

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٢

الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، نود بداية أن نشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. كما نشكر الأمين العام على تقريره المشار إليه، والصادر في الوثيقة A/59/1، لما له من أهمية في ظل ظروف دولية مضطربة يحتاج حلها إلى مزيد من تضافر الجهود المخلصة لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه قضايا السلم والأمن والتنمية.

ونؤيد ما جاء في بيان الأمين العام أمام هذا الحفل الموقر عن أعمال المنظمة، حيث أكد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لتعزيز حكم القانون وكبح جماح القوي كي لا يتمكن من حكم الضعيف، وأن "على الذين يسعون إلى فرض الشرعية أن يجعلوا أنفسهم تجسيدا لها، وعلى الذين يتدعون بالقانون الدولي أن يطبقوه على أنفسهم". وإذ نتفق مع جميع الذين يرون أن هذه

المنظمة هي محفل لا غنى عنه للأسرة الدولية لمواجهة التهديدات والتحديات الجسيمة، فإننا ننظر إلى هذه المنظمة على أنها أفضل مكان لتكريس تعددية الأطراف وحكم القانون كي نتمكن من تحقيق عالم يسوده العدل والمساواة والرفاهية.

لقد جاء تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة شاملا ويحدد جميع القضايا التي ناقشها الأمين العام، وناقشتها الأمم المتحدة سابقاً، منها قضايا وجدت طريقها إلى الحل ومنها ما لا يزال ينتظر التوافق والإجماع الدوليين لحلها. فعلى سبيل المثال، ومما يبقى محط قلق بالنسبة لوفدي، قضية الشرق الأوسط التي عمرها من عمر الأمم المتحدة نفسها، والتي لم يتم حتى الآن التوصل إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة بشأنها. فقد ورد في الفقرة ٢٠ أنه "لا تزال العملية السلمية متوقفة، ولا يزال العنف مستشرياً". وأعتقد أن ذلك ينبع من عدم رغبة طرف بعينه في هذا الصراع، وهو إسرائيل، في إيجاد التسوية الشاملة التي تتطلع إليها جميعا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو الأمم المتحدة مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتميز بجمرة بين الإرهاب وحقوق الشعوب في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، أمر يثير قلقنا. ونشارك المجتمع الدولي القلق حيال إمكانية وقوع مثل هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين، مما يزيد من مخاطر تهديد السلم والأمن الدوليين.

لقد كانت سورية من أوائل الدول التي دعت إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وعملت بجدية نحو تحقيق هذا الهدف، إذ انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وأبرمت اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وساهمت في العديد من المبادرات التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف، وكان آخرها مشروع القرار الذي قدمته سورية باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لإحلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وذلك في إطار رقابة دولية جماعية تحت إشراف الأمم المتحدة، وبما يعزز دور الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف التي تنظم مسائل نزع السلاح.

إن الأهداف الثمانية للألفية، وكما ورد في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام، ما زالت توفر إطارا لتوحيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون من أجل التنمية. ولقد أكد قادة العالم في إعلان الألفية على ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي. إن التنمية حق من حقوق الإنسان يجب توفيره للجميع، ويجب ألا يكون ميزة يحظى بها طرف على حساب الآخر، مهما كان التفاوت كبيرا بينهما.

لقد تناول تقرير الأمين العام الحالة في الشرق الأوسط وأهمية تحقيق السلام العادل فيه. وفي هذا المجال، فإن يد سورية ممدودة لتحقيق السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية، وبما يعيد الأراضي العربية المحتلة في الجولان وفلسطين ولبنان.

ويشير التقرير في الفقرة ٢١ إلى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، وكذلك إلى القرارات التي اتخذها الجمعية العامة في إطار دورها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، وكان آخرها القرار دإط-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أقرت فيه بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل الذي تبنه إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة. وطالبت إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها القانونية بهذا الخصوص. وطلبت إلى الأمين العام إنشاء سجل بالأضرار التي نجمت عن هذا الجدار. وإننا إذ نؤيد إنشاء هذا السجل، فإننا نحث بالأمين العام أن ينشئه بما أمكن من السرعة، وذلك نظرا لمعاناة الشعب الفلسطيني والأضرار التي لحقت به جراء بناء هذا الجدار.

لقد باتت ظاهرة الإرهاب الدولي مصدر قلق للجميع. ويجب علينا العمل معا للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال معالجة أسبابها وجذورها الحقيقية. إننا نعرب عن اتفاقنا مع ما ورد في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام بأن "الكفاح ضد الإرهاب لا ينبغي أن يتم على حساب الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية للأفراد". ولذلك فإنه يجب علينا ألا ننكر على الشعوب التي تترشح تحت الاحتلال الأجنبي حقها في تحقيق تطلعاتها في التحرر والاستقلال، وعدم الخلط بين هذا الحق الذي كفله الميثاق وبين الإرهاب، الذي ندينه جميعا.

وتشارك جمهورية إيران الإسلامية رأي الأمين العام بأن مفهومي سيادة القانون وتعددية الأطراف تشكلان الأساس الأخلاقي للتعامل المتحضر بين الدول. ولا شك أن هذين المفهومين كانا مصدرا للإلهام بالنسبة لوضعي الميثاق، ويشكلان القوة الدافعة وراء التعاون المتعدد الأطراف والتفاعلي بين جميع الدول المتساوية وذات السيادة.

وفي عصر العولمة وفي الوقت الذي يكون السلام والاستقرار الوطني والإقليميان والعالميان مترابطين ومتلاحمين تماما، فإن الأمر الأساسي هو أن سيادة القانون تتجاوز المصلحة السياسية. وفي الواقع، فإن النهج المتعددة الأطراف المتوافقة مع طابع الساحة الدولية الحالية المتسم بالعولمة يمكن إتباعها في إطار إجراء حوار متحضر بين الدول، وبالتراصف مع التعزيز المستدام للقانون الدولي.

إن أي إجراء التفافي يستند إلى منطق "القوة تصنع الحق" ويتسم باستخدام القوة على نحو انفرادي وخارج على القانون من شأنه أن يعرض للخطر الدعائم الأساسية للمنظمة. وإزاء هذه الخلفية، فإننا نؤيد بالكامل الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في خطابه الاستهلالي لهذه الهيئة.

"وعلى الصعيد الدولي تحتاج جميع الدول - قوياتها وضعيفها، صغيرها وكبيرها - إطارا للقواعد العادلة، تثق كلها بأن الآخرين سيولونه الاحترام".
(A/59/PV.3)

ولست بحاجة إلى أن أؤكد من جديد على أن التطبيق الانتقائي للقانون أو الإنفاذ العشوائي له يعرض تحقيق ذلك الهدف للخطر.

ولا بد أن يتصدر هذا الحق جدول أعمالنا دون أن يتم استغلاله لتحقيق مكاسب سياسية.

ونعتقد أن العمل الجماعي لمواجهة مشاكل التنمية ومكافحة الفقر والجوع في العالم النامي بشكل عام، والقارة الأفريقية بشكل خاص، سيسهم إلى حد كبير في معالجة جذور الأزمات التي يواجهها العالم اليوم.

وفي الختام، يؤكد وفدي على أهمية العمل المتعدد الأطراف في إطار هذه المنظمة، وذلك لوضع الأسس العملية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية وغير الأمنية التي نعاني منها جميعا. وإننا نتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي شكله الأمين العام، وسنشرك بفعالية في مناقشة التوصيات التي سيتضمنها التقرير لكي نتوصل جميعا إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي يتطلع العالم بأسره إليها.

السيد دانيش - يزدي (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن شكرنا الصادق للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة، الذي يوضح العدد والنطاق المتزايدين أبدا لمهام المنظمة. ويبين التقرير الوقائع على الأرض فيما يتعلق بالتحديات والفرص المختلفة التي تواجه المجتمع الدولي. ويشدد التقرير مرة أخرى على أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تحقق الأهداف السامية الواردة في ميثاقها إلا من خلال العمل المشترك والنهج المتعدد الأطراف.

وفي غضون ذلك، فإننا نتطلع أيضا إلى استعراض توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ويؤمن وفدي بأن الفريق كلف بمسؤولية رسمية ويتوقع وفدي بناء على ذلك أن تحدد توصيات الفريق وتجسد الوقائع الموضوعية للتهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع العالمي اليوم.

قبل بضعة أيام أن الإجراءات الأخيرة أدت إلى موت أعداد كبيرة من الفلسطينيين، من بينهم مدنيون، بما في ذلك الأطفال. ومما يثير القلق والأسف الشديد أن مجلس الأمن لم يتوصل حتى الآن إلى طريقة تحول دون استمرار الجرائم التي لا تزال ترتكب ضد الفلسطينيين.

وعن الحالة في أفغانستان، نعتقد أن المشاركة الشعبية الكبيرة الأخيرة للشعب الأفغاني في ممارسة تسجيل الناخبين تمثل إشارة واضحة إلى أن الأمة الأفغانية قادرة وعاقدة العزم على تقرير مصيرها. وعقد انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة وحرّة وإنشاء حكومة نيابية عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق، خطوات حيوية نحو إشاعة الديمقراطية في البلد وإعمارها. ومع ذلك، نتفق مع الأمين العام على أن العائق الكبير لنجاح عملية بون يتمثل في زيادة زراعة المخدرات، التي تغذي القتال بين الفصائل والإرهاب على حد سواء. بل إن مشكلة زراعة المخدرات والاتجار بها عرضت للخطر التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الإقليمي.

وفي مجال نزع السلاح، نشاطر الأمين العام الآراء التي طرحها ببلاغة بأن أسلحة الدمار الشامل تبقى ذات أهمية عظمى بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. غير أننا نعتقد اعتقاداً قوياً أن استمرار وجود آلاف الرؤوس النووية ضمن مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية، والخطط الجديدة لواحدة من تلك الدول لإنتاج أسلحة نووية صغيرة قابلة للاستعمال - بالإضافة إلى مذهبها المتمثل في العمل الانفرادي أو الاستخدام الوقائي للقوة، بما في ذلك تخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية الصغيرة - جميعها تؤدي إلى زيادة الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن القضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هو الضمان الوحيد

وفي ذلك السياق، وكما لاحظ الأمين العام، فإنه لا يمكن بناء السلام والاستقرار الدوليين إلا بالاستناد إلى قاعدة صلبة للاعتماد المتبادل، الذي يشكل أمراً حوريا لتحقيق سيادة القانون وتعددية الأطراف. وهناك حاجة أيضا إلى تأكيد أن مبدأ المسؤولية المشتركة يكمن في صميم إعلان الألفية. وذلك المفهوم يمثل قيمة أساسية يعترف بها الإعلان اعترافاً كاملاً، وينبغي بموجبه أن تشترك جميع الدول في تحمل المسؤولية عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أرجاء العالم فضلاً عن التهديدات للسلام والأمن الدوليين.

ولا بد أن ينظر بشكل شامل في منظور الأمين العام بشأن مسألة السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي لاحظ الإشارة الواردة في التقرير إلى الحالة في العراق، بما في ذلك أهمية وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد ووجود بيئة أمنية كاملة، منعت حتى الآن تواجداً أكبر للأمم المتحدة في العراق. ولئن كنا نتفق مع الأمين العام على أن هناك حاجة إلى مستوى أعلى من الأمن لكي تحظى الأمم المتحدة بوجود أكبر في العراق، فإننا نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشارك على نحو أكثر نشاطاً في عملية ترمي إلى تمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره بذاته.

وإيران، بصفتها بلداً مجاوراً للعراق يقدر تقديراً عالياً بروز ذلك البلد كدولة مستقلة وحرّة وديمقراطية، تؤمن بأن وجود عراق مستقل ومزدهر، تحكمه حكومة تمثل كل طبقات المجتمع وتجري انتخابات حرّة ونزيهة في الموعد المحدد، يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق سيادة العراق التامة ونحو استقراره.

وكما أشار الأمين العام، أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما ظروف الفلسطينيين المعيشية من الناحية الإنسانية، لا يزال يتدهور. ولقد أصاب في تأكيده

ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك أجزاء كبيرة من العالم تعاني من الفقر والجوع والافتقار إلى التعليم المناسب والخدمات الصحية المناسبة. والعديد من العوامل، بما فيها الحكم الصالح واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أننا لا يمكننا ولا يجوز لنا أن نقوض الدور الحاسم الذي يضطلع به العلم والتكنولوجيا في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية.

لذا سيكون من المناسب أن يُعزز دور المنظمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا في جميع المجالات إلى تلك البلدان. والعقبة الخطيرة في طريق التنمية هي انتشار وتطبيق قرارات الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي، وكذلك فرض دول لتدابير وجزاءات خارج حدودها ضد البلدان النامية. فتلك الأعمال لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تضر أيضا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستهدفة. وهذا هو الوقت المناسب لكي تدرس المنظمة كيفية معالجة الحالة والتهديد لبيئة دولية مشجعة للتعاون المجدي في سبيل التنمية.

ونحن نؤمن بأن موضوع وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل تهديدا خطيرا على الصحة يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية، ولذلك يجب أن يحظى بأعلى أولوية من جانب المجتمع الدولي. إلا أن حجم التهديد، الذي يحتاج بالفعل إلى استجابة عالمية، يجب ألا يحول الانتباه عن دور ومسؤولية الأمم المتحدة في مجالات التنمية الأخرى.

على نفس المنوال، نرى أن مما يشبط العزيمة نوعا ما أن تقرير الأمين العام لم يعالج قضية العولمة البالغة الأهمية، على الرغم من المناقشات الحالية التي تجري على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويبدو أيضا أن قضايا سياسة الاقتصاد

على الإطلاق للحيلولة دون إمكانية استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وإن بقاء الأسلحة النووية ومواصلة تطويرها سيزيدان لا محالة من إمكانية الحصول غير المشروع على تلك الأسلحة للإنسانية من جانب جهات فاعلة غير حكومية. ورغم أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يعد تدبيرا وقائيا ضد ذلك التهديد، فإنه لا يولي الاهتمام الواجب للطابع العالمي لمعاهدات وصكوك نزع سلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف السارية المفعول باعتبارها أعلى أولوية للمجتمع الدولي.

وتأتي بنفس القدر من الأهمية قضية الإرهاب العالمي، الذي يلقي بظلاله - على حد تعبير الأمين العام - على جميع شعوب العالم. لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تنخرط في الكفاح ضد الإرهاب. والتدابير الفعالة لمواجهة الإرهاب الدولي تتطلب أيضا تعاونا دوليا واسع النطاق. ونشاطا تماما الأمين العام رأيه في أننا "إذ نوحّد قوانا في مكافحة الإرهاب، فإنه لا محيص من دعم وحماية الحريات وحقوق الإنسان وسيادة القانون". (A/59/1، الفقرة ٩)

إلا أن الاستعراض الموضوعي للتطورات الأخيرة على الساحة الدولية يؤكد حقيقة أن العنف والإرهاب من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول، من جهة، والترعة العسكرية التي لا كايح لها لدى دول معينة، من جهة أخرى، هما وجهان للتطرف يقوي كل منهما الآخر، ويساهمان مساهمة فتاكة في تصعيد انعدام الأمن والقانون على الصعيد العالمي. ووفقا لذلك، يجب على المجتمع الدولي العمل في تضافر لإيجاد مخرج من تلك الحلقة المفرغة. ولتحقيق ذلك الهدف، من الضروري وجود وحدة في المقصد لا لبس فيها.

إن التعاون الدولي من أجل التنمية موضوع رئيسي في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد بذلت جهود كبيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددت في إعلان الألفية. ومع

”في عام ٢٠٠٣، نتج عن نحو ٧٠٠ كارثة وفاة ٧٥ ٠٠٠ شخص وخسائر اقتصادية تبلغ أكثر من ٦٥ بليون دولار. وكان معدل هذه الخسائر في الأرواح أعلى عدة مرات من خسائر العام السابق، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزلزال الذي وقع في مدينة بام بجمهورية إيران الإسلامية“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩)

وإنني أشير إلى مأساة زلزال بام ليس فقط لأؤكد على أهمية مسألة ذات طبيعة إنسانية بحتة، بل لأعرب كذلك بصدق عن تقديرنا للمساعدة الإنسانية التي قدمتها كل الدول للناجين من الزلزال. وإننا نتقدم بالشكر أيضا لمختلف وكالات الأمم المتحدة، وخصوصا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ولجنتي الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر على جهودهما التي لا تكل والتي جاءت في حينها، في سبيل تنسيق وتوفير المساعدة الإنسانية. وفي الواقع، إن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية لعبا دورا رائدا وفق قدراتهما، لمساعدة ضحايا ذلك الزلزال المأساوي.

ستمر في العام القادم الذكرى الستون لإنشاء الأمم المتحدة التي توافق استعراض تنفيذ جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات. ومن شأن هذا الاستعراض أن يوفر فرصة للتفكير من جديد في الفرص والتحديات الحالية. وسيتمكن المجتمع الدولي من المضي إلى الأمام بهذا النموذج لتعزيز السلم والديمقراطية والتنمية.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لاحظ الأمين العام عن حق في تقريره المتعلق بعمل المنظمة (A/59/1) أن الأمم المتحدة عاشت سنة مليئة بالتحديات بشكل استثنائي. وقد شهدنا جميعا المناقشات الحامية بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة اليوم وشاركنا

الكل قد سقطت في غياهب النسيان. وعوضا عن ذلك، لاحظنا تعليقاً في تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، يجب ألا يحجب محتواه الجوانب الأخرى ذات الأهمية البالغة لعمل المنظمة في مجال التنمية.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فإننا نساند عمل لجنة التنمية المستدامة في متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ. ونقلت الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي كانت أول اجتماع مواضيعي للجنة بعد عقد مؤتمر قمة جوهانسبرغ، رسالة قوية وشجاعة عن الحاجة إلى زيادة تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وفي ذلك الصدد، نشاطر الأمين العام آراءه فيما يتعلق بضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بتحسين التنسيق فيما بين الوكالات وتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بقصد دعم أنشطة بناء القدرات على المستوى القطري.

ونخطط علما بإنشاء الأمين العام المجلس الاستشاري المعني بالماء والصرف الصحي. ونأمل أن يتسنى لتوصيات المجلس الاستشاري، من خلال زيادة الوعي وتعبئة الموارد، تعزيز تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وفي رأينا، يجب على المجلس أن يصب اهتمامه على إيجاد طرق عملية لتحسين التنفيذ، بدلا من الانخراط في مناقشة السياسة المتعلقة بالماء والصرف الصحي، وهي في الواقع مهمة الدورة القادمة للجنة التنمية المستدامة.

إن المساعدة الإنسانية والاستجابة الإنسانية، خصوصا في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، تبقى أولوية للأمم المتحدة. ووفقا لتقرير الأمين العام،

مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يحدد أساس وآليات التصدي المنسق لتهريب أسلحة الدمار الشامل، ويهدف إلى زيادة فعالية أنظمة عدم الانتشار. ولدينا جميعا مصلحة مشتركة في أن نحقق تقدما ملموسا في هذا المجال.

من المؤشرات المقنعة فيما يتعلق بالحاجة المتزايدة إلى وجود الأمم المتحدة، الزيادة في عمليات حفظ السلام، خصوصا في أفريقيا. وتميز العام الماضي بنجاح مهم في تسوية الصراعات، وخصوصا في سيراليون وليبيريا وهاييتي وعدد من البؤر الساخنة الأخرى. ونأمل أن يكون الوقت قد حان لتسوية شاملة في السودان وأفغانستان وبوروندي وكوت ديفوار. ولكن ما تزال أماننا الكثير من بؤر التوتر الإقليمية التي يجب تسويتها. وإن العراق والشرق الأوسط عنصران فقط من عناصر هذه القائمة.

إننا لن نتمكن من تحقيق هدفنا إلا بالعمل معا تحت رعاية الأمم المتحدة وكذلك بتكثيف تفاعل المنظمة مع الشركاء الإقليميين، حسب ما يقتضيه الفصل الثامن من الميثاق.

وبمبادرة من خلال الدوريتين السالفتين للجمعية العامة، تم اعتماد قرارات هامة بتوافق الآراء بشأن وضع استراتيجية عالمية لمواجهة التهديدات والتحديات، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي فيها (القرارات ١٤٥/٥٧ و ١٦/٥٨). وتحقيق هذه المبادرة من شأنه أن يمكن من تحقيق المثل الأعلى للأمن الجماعي، كما نص عليه الميثاق. كما نأمل أن يستمر العمل في هذا المجال خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومن المهم أن يستمر عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بنفس الروح. ونأمل أن تمكننا توصياته من زيادة فعالية الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى. ومن المنتظر أن يساهم الفريق في

في تلك المناقشات. من الجلي أن النقاش يبرز الحقيقة، والحقيقة هي أن الأمم المتحدة ما زالت الأداة الأكثر عالمية لتنظيم العلاقات الدولية في ظروف العولمة. وليس هنالك ما يمكن أن يحل محلها. ويتضح بجلاء من أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة أنه حينما تستعمل الأمم المتحدة طاقتها، يمكن أن يكون لدينا أمل في الوصول إلى حل للمشاكل الحالية في مجال الأمن والتعاون بين الدول.

لقد برهنت موجة الإرهاب التي لم يسبق لها مثيل، والتي اكتسحت العالم، على دور الأمم المتحدة الذي لا يمكن أن تضطلع به أية هيئة أخرى، في تنسيق مكافحة الإرهاب. وتعمل روسيا اليوم مع بلدان أخرى، بغية اعتماد مجلس الأمن لقرار جديد لمكافحة الإرهاب. وانطلاقا من مقررات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة، يطرح مشروع القرار هذا استراتيجية واضحة من أجل العمل الجماعي للمجتمع الدولي بغية مكافحة الإرهاب.

ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن هي هيئة التنسيق الرئيسية في هذا المجال. وروسيا، بوصفها الرئيس الحالي للجنة، ستواصل الإسهام بنشاط في تعزيز قدرتها وترقية تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها اتحاد الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. ولن يكون بوسعنا التغلب على الإرهاب إلا إذا عملنا معا وفي احترام تام لميثاق الأمم المتحدة وللمعايير القانون الدولي. إن العمل التعسفي يؤدي إلى مزيد من العنف. لذا لا يسعنا إلا أن نؤيد رأي الأمين العام الذي مفاده أن علينا العمل بكل الطرق الممكنة لتعزيز سيادة القانون.

يجب علينا توفير ضمانات لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وهذا من أهم التحديات التي تواجه الأمن بالنسبة لسائر أعضاء المجتمع الدولي. وقرار

مجالات نشاطها، وكذلك الافتقار إلى التقدم والعقبات التي واجهتها المنظمة في الاضطلاع بولاياتها.

وبما أن الأمم المتحدة تقترب من الذكرى الستين لإنشائها، فقد آن الأوان للنظر إلى الوراء بغية تقييم إنجازاتها وإجراء التعديلات اللازمة للمضي قدما. إن سنة ٢٠٠٥، كما نعلم، تتميز باستعراض أهداف الألفية الإنمائية وإجراء مناقشات مهمة حول إصلاح الأمم المتحدة، على أساس التقرير والتوصيات التي سيقدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. وبالتالي، ينبغي أن نركز العناية بشكل أكبر على تقرير هذه السنة المتعلق بأعمال المنظمة تحضيراً للأحداث الهامة التي ستميز السنة المقبلة.

هناك موضوع يبرز باستمرار في التقرير وهو الطلب المتزايد على الأمم المتحدة لمعالجة مشاكل العالم، بموارد بشرية ومالية محدودة. هذا واقع تشير إليه باستمرار إدارة الإعلام التي تقوم بعمل ممتاز من أجل التوعية بهذا الوضع. وإذا ما بحثنا في صفحة مكتب إعلام الأمم المتحدة على الإنترنت عن المقالات التي تشير إلى مشاكل التمويل الحالية في الأمم المتحدة والتي جرى نشرها منذ افتتاح الدورة الحالية، سنجد عشرين مقالة تقريبا تتطرق لأوجه القصور التي تعيق جهود وكالات الأمم المتحدة في مجال فتح باب الوصول إلى العناية الصحية الإنجابية الشاملة ومكافحة مرض الإيدز، والتصدي لغزو الجراد في شمال غرب أفريقيا، ومحاربة وباء الملاريا في إثيوبيا، ومحاربة الفقر والمجاعة في العالم، والمضي قدما بعملية السلام في ليبيريا، والقيام بأنشطة مراقبة وقف إطلاق النار في دارفور، ومساعدة هايتي على الوقوف بعد الكوارث الطبيعية، في جملة أمور أخرى.

والأمم المتحدة، باعتبارها حكما في قضايا السلام والأمن في العالم، وضامنة للحقوق والكرامة الإنسانية،

إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وينبغي أن تسفر هذه العملية عن أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء، بغية تحقيق المصلحة المشتركة المتمثلة في تقوية الأمم المتحدة.

وإذ يصبح العالم أكثر ترابطا على نحو متزايد، ينبغي أن تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا لمحاربة الفقر والأمية، خصوصا لأن هذين العنصرين يخلقان تربة خصبة للإرهاب والتطرف. كما يجب علينا كفالة التنمية المنصفة ومكافحة انتشار الأمراض الفتاكة مثل الإيدز والسل والملاريا.

إن الحكومة الروسية مدركة لمسؤولية روسيا عن مستقبل كوكبنا، وقد قررت التصديق على بروتوكول كيوتو. ونأمل أن تحل هذه المسألة قريبا على نحو إيجابي في مجلس الدوما في الاتحاد الروسي.

ينبغي أن تركز أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها الرفيعة المستوى. وعلينا أن نعطي الأمم المتحدة قدرات فعالة على التعبئة، لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات في ميدان التجارة الدولية والتمويل والاستثمار.

يجري الآن الإعداد للاحتفال بالذكرى الستين المقبلة، وكذا لقمّة استعراض الخمس سنوات لتنفيذ إعلان الألفية. وهذا ما سيمكننا من العمل بجهد أكبر لتحقيق الأهداف النبيلة والمثل العليا للمنظمة. وإن روسيا مستعدة للاستمرار في العمل مع سائر شركائها لإتمام تلك المهمة الجليلة والسامية.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية):

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/59/1). ويمثل هذا التقرير تقييما سنويا للتطورات والتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في كل

إلى المنظمات التي لديها فهم أعمق للأبعاد والآثار الإقليمية للمشاكل الأمنية.

ففي المنطقة الإقليمية التي تنتمي إليها تايلند، تباشر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عملية إنشاء جماعة أمنية تشمل الإقليم كله مع حلول سنة ٢٠٢٠. والمسألة التي يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دراستها هي كيف يمكننا مساعدة المنظمات الإقليمية على تنمية قدراتها الذاتية السوقية والمالية والبشرية الملائمة. وكما قال الرئيس النيجيري لمجلس الأمن فيما يتعلق بوجود الاتحاد الأفريقي في دارفور،

”وينبغي أن نتجنب حالة تكون فيها قوات الاتحاد الأفريقي معوقة في الميدان بسبب نقص احتياجاتها من الموارد المالية والدعم السوقي“.
(S/PV.5043، ص ٦)

والمساعدة الإنسانية مجال آخر يقل فيه التمويل كثيرا عن المطلوب. يذكر التقرير أن الصراعات، سواء منها الجديدة أو التي طال أمدها وكذلك الكوارث الطبيعية، ما زالت توقع أكبر الخسائر في صفوف فقراء العالم، حيث أنها كثيرا ما تقوض أي تقدم تم إحرازه أو تحدث حالات طوارئ جديدة. وأحد الأمثلة على ذلك هايتي، حيث جعلت كارثة بيئية من الصعب كثيرا على البلد إعادة اقتصاده المدمر إلى حالته السابقة، ناهيك عن الحديث عن نظامه السياسي وسيادة القانون. كما يعرب الأمين العام في التقرير عن قلقه من أن عواقب الأخطار الطبيعية تمثل تحديا كبيرا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المأمول أن يساعد تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالحد من الكوارث على تقليص المخاطر التي تمثلها الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن الأزمات الإنسانية، مثل انعدام الأمن الغذائي وتشرد السكان وانتهاك حقوق الإنسان، وخاصة في حق النساء والأطفال،

وداعمة للتنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمعوزين، ظلت تدعى بلا انقطاع إلى حل أكثر مشاكل العالم إلحاحا. إلا أن الوسائل المتوفرة للمنظمة ليست متناسبة مع أهمية وتعقيد المهمات الملقة على عاتقها.

يشير التقرير إلى التزايد الشديد للطلب على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، التي تشمل حاليا ٦١ عملية لحفظ السلام في كل أنحاء العالم وأزيد من ٥٦.٠٠٠ من حفظة السلام. ويربط التقرير نجاح العمليات الجديدة باستمرار الدعم السياسي والمالي والموارد البشرية من الدول الأعضاء. وحسب الإحصائيات التي أوردها الأمين العام، فإن الأمم المتحدة لم تنفق، خلال مسارها التاريخي الكامل لما يقارب ستة عقود، سوى ما يتجاوز ٣٠ بليون دولار بقليل على حفظ السلام - مجرد واحد على ثلاثين من الإنفاق العسكري العالمي السنة الماضية وحدها. وبالنظر إلى ما أنجزته الأمم المتحدة في هذا المجال، من الواضح أن العالم كان يجني فوائد من الاستثمار في حفظ السلام. وهذا الاستثمار مبلغ صغير نسبيا مقارنة بالمبلغ الذي ينفقه العالم على الدفاع كل سنة. كما يوحي الرقم بقدرة العالم على التسديد. وبالتالي، يلزم الدول الأعضاء أن تساعد على ضمان قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ الكامل لولاياتها في حفظ السلام والأمن من خلال تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي وقتها.

ترحب تايلند بالتعزيز المتزايد للشرراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سعيا إلى الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والاستقرار والتنمية في إطار الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والعدل وسيادة القانون، كما جاء في التقرير، وتؤيد ذلك التعزيز. وتمثل مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وليبريا، ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، والاتحاد الأفريقي في دارفور، أمثلة جيدة على تقاسم الأعباء وإسناد المسؤولية

الوعي العام كذلك. يجب أن يفهم الناس دور ومساهمة الأمم المتحدة وكذلك خطورة القضايا التي تحاول الأمم المتحدة التصدي لها، للحصول على التأييد العام لعمل المنظمة.

يختتم التقرير بفصل عن الشراكات يناقش فيه الأمين العام إعادة تنظيم إدارة الإعلام والحاجة إلى تشجيع الحوار العام بشأن قضايا هامة عديدة. وأدت الحملات من أجل زيادة الوعي بخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة في البلدان المانحة، إلى دعم واسع خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالموارد والأعمال والشراكات بين كل الأطراف الفاعلة. ومن المشجع أن يسمع المرء أن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية يعمل الآن كمرکز لتبادل المعلومات وكميسر لفرص تمويل الأمم المتحدة، خاصة من خلال المشورة التي يقدمها للكيانات الخارجية بخصوص الكيفية التي تستطيع بها المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشجع تايلند توسيع الشراكات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات وأصحاب المصالح الآخرين لأن من شأن هذه التحالفات أن تساعد على التعامل بشكل أكثر فعالية مع تحديات العالم المترابط المعاصر.

السيدة هولغين - كويار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إعداد وعرض تقريره عن أعمال المنظمة (A/59/1). يطلعنا التقرير، كما يفعل كل سنة، على العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن العالميين وللنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب واحترام حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات الإنسانية.

تقدر كولومبيا ذلك العمل وتشيد به. كما فعل ذلك الرئيس أوربي الأسبوع الماضي، خلال خطابه أمام

تحدث في كل أنحاء العالم وتتطلب استجابة عاجلة ومنسقة من منظمات الإغاثة كما تتطلب، على وجه الخصوص، تمويلا من المجتمع الدولي.

ومع ذلك، ليس المال حلا لكل أمراض العالم. ويمكن ضخ المال في بلد للمساعدة على تخفيف صعوباته الاقتصادية، ولكنه لن يمكن ذلك البلد من النجاة والازدهار اعتمادا على نفسه. ولضمان تحقيق بلد ما للأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وللتنمية المستدامة، فإن الشراكة من أجل التنمية قد تكون أفضل حل على المدى البعيد. وتوافق تايلند على أن هناك حاجة إلى توسيع التجارة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين الخارجي وإصلاح النظام المالي الدولي. كما تساند تايلند المبادرة التي أطلقتها البرازيل وفرنسا وشيلي وإسبانيا من أجل استكشاف موارد جديدة لتمويل مكافحة الفقر والجوع.

تتوقف قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتهديدات والتحديات بشكل فعال على الموارد والقوى البشرية المتوفرة لها، وهو ما يتوقف بدوره على مساهمات والتزامات الدول الأعضاء. كما يشير التقرير إلى مدى تراجع المساهمات في الميزانية العادية، مما قلص على نحو خطير المبالغ النقدية المتوفرة. وهذه مشكلة مزمنة تواجهها الأمم المتحدة بسبب التأخير في التسديد وتراكم متأخرات الدول الأعضاء. كما يحذر التقرير من أن عدم التسديد الكامل أو تأخر التسديد سيكون له أيضا أثر سلبي على عمل المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وثمة تحد كبير يواجهه الأمم المتحدة في هذا الصدد هو كيفية ضمان توفر الإرادة السياسية لكل الدول الأعضاء، فرادى وجماعة، وكيفية غرس الإحساس بالمسؤولية العالمية. ولا تنبع الإرادة السياسية والتزام الدول من قيادة السياسيين لوحدها. فمن أجل كسب التأييد للأمم المتحدة، يجب بث

اقترح موسع ومرن إلى جيش التحرير الوطني عن طريق حكومة المكسيك، التي ظلت تبذل جهداً للتوسط. وعلى نفس المنوال، فإن الحكومة الكولومبية تقدر المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف تحقيق تقارب مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية بغرض التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالعمل الإنساني. وأرسل اقتراح إلى تلك المجموعة المسلحة غير الشرعية عن طريق الحكومة السويسرية بهدف تحرير أشخاص محتطفين.

كل هذه الجهود يعرفها الرأي العام الوطني، كما أنها معروفة للمجتمع الدولي. ولكن، بينما يبقى شعب كولومبيا وحكومتها منفتحين تجاه كل من يبدي استعداداً للدخول في عملية مفاوضات جادة، فإننا نقف صامدين في كفاحنا ضد الإرهاب والعنف، اللذين يتسببان في سقوط عشرات الآلاف من القتلى كل سنة، ويستهلكان ٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبغية التعامل مع تلك الآفات، نطبق سياسة للأمن الديمقراطي بدأت تحقق نتائج ملموسة بالفعل، مثل تواجده الشرطة في كل أنحاء البلد وانخفاض جرائم القتل بنسبة ٢٢ في المائة، وأعمال العنف بنسبة ٣٥ في المائة، والاختطاف بنسبة ٣٤,٧ في المائة. وهذه السياسة - التي تغطي مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع فيها - قد سمحت لنا أيضاً، وللمرة الأولى، بعكس اتجاه النمو في المحاصيل غير المشروعة، التي انخفضت زراعتها بنسبة ٣٠ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٢. وقد سجل التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات هذا النجاح الكبير.

إنني أدلي بهذه الملاحظات توضيحاً لحقيقة أن ما وُصفت في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام (A/59/1) بأنها "حملة عسكرية مكثفة ضد مجموعتي المتمردتين الرئيسيتين" هي في الحقيقة أنجح سياسة أمنية طبقت في

الجمعية العامة (انظر A/59/PV.15)، عندما وصف التقدم الذي أحرزته الحكومة الكولومبية في المجال الاجتماعي وشكر وكالات الأمم المتحدة الإحدى والعشرين العاملة في بلدي على مساعدتها. وتعمل كل وكالات الأمم المتحدة هذه، بمن فيها المستشار الخاص للأمين العام المعني بكولومبيا، في استقلالية تامة وبدعم ومساندة كاملين من الحكومة وفي تعاون وثيق مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

وكما يعلم المجتمع الدولي، ظلت الحكومة الحالية والحكومات الأخيرة لكولومبيا دائماً منفتحة للدخول في حوار مع الجماعات المسلحة غير القانونية. وعندما تولى الرئيس أوربيي السلطة في آب/أغسطس ٢٠٠٢، جدد تأكيد استعداده للحوار على أساس وقف إطلاق النار ووقف أعمال القتال من جانب الجماعات المسلحة غير الشرعية. كما طالب بمواصلة المساعي الحميدة التي ظل يقوم بها الأمين العام منذ عام ١٩٩٩ من خلال مستشاره الخاص المعني بكولومبيا.

والحكومة الوطنية ستبقى منفتحة إزاء إمكانية إجراء حوار مع كل المجموعات المسلحة غير الشرعية التي تتوقف عن الأعمال القتالية وتبدي استعداداً واضحاً للسلام. وفي هذا السياق، شرعنا في عملية مع جماعات الدفاع الذاتي ينتظر أن تتمخض عن التسريح الكامل لأعضائها بنهاية عام ٢٠٠٥، طبقاً لاتفاق سانتا في دي راليتو المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهذه العملية - التي تمضي قدماً برعاية منظمة الدول الأمريكية، والتي أبدت بعض البلدان الأوروبية اهتماماً بالمشاركة فيها - جديرة بالدعم الكامل حتى يتسنى تحقيق نزع سلاح وتسريح وإدماج الآلاف من أعضاء تلك الجماعة المسلحة غير الشرعية تلك.

وقد بذلت حكومة كولومبيا جهوداً سلمية كبيرة مع مجموعات مسلحة غير شرعية أخرى. وأرسل مؤخراً

والأمم المتحدة حتى نوفر لأولئك الآلاف من الكولومبيين بديلاً لحياة العنف.

والحكومة الكولومبية ممتنة لمساعدة المجتمع الدولي وتعاونيه فيما يتعلق بجهودنا لإحلال السلام والمصالحة الوطنية. وقد قدمت منظمة الدول الأمريكية لنا دعماً لا يقدر بثمن في مجال التحقق من الجهود الرامية إلى الحوار في بلدي وتكملتها. وبالمثل، فإننا نرحب بكل مبادرات التعاون والدعم من الهيئات الدولية والبلدان الصديقة، والتي قد تمكننا، بطلب من الحكومة الكولومبية، من التوصل إلى سلام نهائي ودائم.

وإننا ممتنون للأمين العام ونشكره على التدابير التي اتخذها في إطار مساعيهِ الحميدة، التي طلبتها الحكومة الكولومبية. وفضلاً عن ذلك، نرى من المناسب أن نُقيّم بشكل مشترك أهمية وفعالية الاتصالات التي أجراها المبعوث الخاص مع المجموعات المسلحة غير المشروعة.

وأخيراً، وفيما يتعلق بمشروع قانون العدالة والتعويض، تجدر الإشارة إلى أنه لن يطبق على مجموعات الدفاع الذاتي التي بدأت حوار سلام مع الحكومة فحسب، بل سيطبق أيضاً على كل المجموعات المسلحة غير المشروعة التي تقرر إلقاء سلاحها والدخول في عملية مفاوضات جادة. وبالنسبة للحكومة الكولومبية، من الواضح أن المسؤولين عن الفظائع أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - سواء كانوا أعضاء في مجموعات المفاويز أو الدفاع الذاتي - لا يمكن أن يستفيدوا من العفو أو الصفح. فالحالات من هذا القبيل تتطلب صكوكاً قانونية إضافية تقرر بالمبادئ التي تحكم مكافحة الإفلات من العقاب: الحقيقة والعدالة والتعويض. ولذلك، أعدت الحكومة مشروع قانون العدالة والتعويض، الذي يُناقش الآن في مجلس النواب بعد مناقشته في مجلس الشيوخ وفي جلسات الاستماع العامة. والهدف هو الحصول

كولومبيا على الإطلاق - سياسة تعيد بسط سيادة القانون في جميع أنحاء التراب الوطني، وقد حدثت من العنف والإرهاب في ظل احترام صارم لحقوق الإنسان، كما أنها خفضت معدلات الزواج الداخلي بنسبة ٤٠ في المائة. وهي سياسة ترمي إلى حماية السكان المدنيين الكولومبيين، الذين عانوا طيلة عقود من الإرهاب الذي كانت ترتكبه مجموعات غير شرعية.

إن سياسة الأمن الديمقراطي لا تتعارض مع التسوية التفاوضية؛ فذلك أحد أهداف تلك السياسة بل إنه في طريقه إلى أن يصبح أساساً لها. والحل الدائم يتطلب الحوار ووجود مؤسسات فعالة. والدستور والقانون هما أفضل ضمان للعمل بشفافية وجدية. وإن توطيد سلطة تتصف بالقوة والشفافية يتوقف على اتباع نهج قوي كذلك إزاء الجماعات المسلحة غير المشروعة، دون أي تمييز. وفي ظل هذه الإدارة، كان الكفاح ضد جماعات الدفاع الذاتي هو الأقوى والأكثر فاعلية في التاريخ الحديث للبلد. وقد ازداد عدد القتلى من بين أعضاء هذه الجماعات بنسبة ٢١٠ في المائة، فيما ارتفع عدد المقبوض عليهم بنسبة ٢٨٠ في المائة.

ومنذ بدأت ولاية الحكومة الحالية، عملت على تسريح أعضاء جماعات المفاويز والدفاع الذاتي. واليوم، بلغ عدد من هجروا صفوف تلك المجموعات ٦٠٠٠ شخص، من الرجال والنساء. وتنفذ الحكومة برنامجاً لمساعدة أولئك الأشخاص على العودة إلى الحياة المدنية. ومن بين هؤلاء ٥٧ في المائة من أعضاء جماعة القوات المسلحة الكولومبية الثورية، و ٢٢ في المائة من أعضاء قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية، و ١٧ في المائة أعضاء في جيش التحرير الوطني، وينتمي ٤ في المائة إلى مجموعات منشقة أخرى. ويمثل هذا البرنامج - الحيوي لجهودنا من أجل السلام والمصالحة - جهداً مالياً وسوقياً كبيراً بالنسبة لبلد مثل كولومبيا. ولذلك، نحتاج إلى دعم وتعاون من المجتمع الدولي

وأود أن أختتم بالإشارة إلى مأساة إنسانية أخرى تشهدها كولومبيا بسبب المجموعات المسلحة غير المشروعة. وأشير إلى الألغام المضادة للأفراد التي زرعت في شتى أنحاء البلد، ومعظم ضحاياها من القتلى والمشوهين من الجنود وأفراد الشرطة الكولومبية، وهي تصيب أيضاً المدنيين العزل - لا سيما الأطفال - وتحول دون تنمية مناطق شاسعة في الأرياف الكولومبية. ونحن ممتنون للتعاون الدولي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، مثل منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، في الأعمال الخطرة لإزالة الألغام في العديد من البلدان. ونؤكد مرة أخرى على أهمية استمرار وزيادة المساعدة والتعاون الدولي في هذا المجال.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، يبين تقرير الأمين العام لهذا العام (A/59/1)، كعهده في السنوات السابقة، الاختلال العميق الذي يؤثر على الجهود التعاونية الساعية إلى إيجاد حلول، من خلال الأمم المتحدة، للمشاكل الكبيرة التي تواجهها الإنسانية. ذلك هو الاختلال القائم بين الأهداف الطموحة للمنظمة ومواردها المحدودة لتحقيق تلك الأهداف.

مثلاً، في مجال حفظ السلام وبناء السلام، تزايد الطلب بشدة على الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان نجاح عمليات حفظ السلام القديمة والجديدة، لكن ما يُقدم لتلبية ذلك الطلب ما زال بطيئاً وغير كاف. وقد وافق مجلس الأمن مؤخراً على زيادة عدد قواته في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنشر أوروغواي وحدة تضم ٢٠٠٠ مسؤول وجندي منذ عدة سنوات. لكن الزيادة المأذون بها كانت أقل من نصف ما اعتبره الأمين العام ضرورياً. إن القوات الملتحقة بالعمليات الجديدة في ليبيريا وكوت ديفوار وبوروندي وهاييتي لم يتم نشرها دائماً بالأعداد الضرورية أو بالسرعة اللازمة.

على صك قانوني يستند إلى أوسع توافق ممكن في الآراء على الصعيد الوطني، الأمر الذي يسمح لنا بمحاكمة الأشخاص الذين شاركوا في عمليات السلام لكنهم يتحملون مسؤولية الفظائع المرتكبة.

ويدرك الشعب والحكومة في كولومبيا الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الناجمة عن العنف وتزايد الإرهاب في بلادنا. ونحن، عوضاً عن مناقشة الأرقام الإجمالية للنازحين داخلياً - والتي يستحيل تقديرها بشكل دقيق، فضلاً عن أنها تقلل من فداحة المأساة الإنسانية - قد التزمنا بإيلاء اهتمام كاف وفي توقيت جيد لأولئك الأشخاص. وقد زادت الحكومة الحالية بواقع ثمانية أضعاف من الموارد المالية المخصصة لمساعدة أولئك السكان الضعفاء للغاية. وميزانية الاستثمار في شبكة التضامن الاجتماعي - وهي كيان تتمثل ولايته في مساعدة أمثال أولئك الأشخاص - قد ارتفعت من ١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٥. وقد عاد ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ نازح إلى ديارهم، ونعمل جاهدين من أجل توطيد السلام في المناطق لضمان عودة أعداد كبيرة منهم.

مع ذلك، ولأن الوضع يتطلب التنسيق والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من جانب جميع الأطراف العاملة في المجال الإنساني - بما في ذلك الحكومات الإقليمية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والبلدان المانحة - فقد بدأنا في كولومبيا بالتفاوض بشأن خطة المساعدة الإنسانية الثانية التي تتطلب التزاماً قوياً، ليس من جانب حكومة كولومبيا فحسب، ولكن من كل الأطراف المعنية وكذلك من منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب التعاون الدولي.

إن إعلان الألفية ووافق مونتييري بينان بوضوح، وكأتهما وجها عملة واحدة، مسؤوليات كلتا المجموعتين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والبلدان المتقدمة النمو عليها مسؤولية تحقيق الأهداف السبعة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية بينما على البلدان النامية أن تحقق هدف إنشاء شراكة عالمية للتنمية، على أساس تضامن حقيقي، تؤدي إلى استعداد حقيقي لإيجاد آليات تفي بالالتزامات المرتبط بها في المكونات الأساسية الثلاثة التي هي التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية.

فيما يتعلق بالتجارة الدولية والتنمية، نرى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف في أول آب/أغسطس اتفاق إيجابي، وهو الاتفاق على إعادة تنشيط جولة مفاوضات الدوحة، وتعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية.

وبينما نمت المساعدة الإنمائية الرسمية منذ قمة الألفية، وبينما توجد مجموعة من البلدان - إسبانيا، أيرلندا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة - قد أعلنت أنها ستزيد من إسهاماتها، إلا أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق المائة بليون دولار أمريكي التي قدّر الخبراء أنها لازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. والجهود المتعلقة بالديون الخارجية، وتخفيف عبء الديون واستعمال الموارد التي تم تحريرها لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، بدأت تؤتي أكلها، ولذا ينبغي أن نستمر في السير في هذا الاتجاه وأن نوسع نطاق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ونعلق أهمية كبيرة على اجتماع العام القادم الرفيع المستوى للجمعية العامة، لمتابعة الالتزامات المقطوعة في وفاق مونتييري، وعلى اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونأمل أن تكون النتيجة

وتقرير الأمين العام يبين قطاعات عديدة من التعاون الدولي توجد فيها علامات مقلقة من الانتهاكات وعدم الامتثال والنقص في الالتزام من جانب الدول فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية. وتلك القطاعات تتضمن قطاعات نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر التجارب النووية وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونظام المحكمة الجنائية الدولية والتنوع البيولوجي. ونحن نجد وجوه قصور مماثلة في مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ونستطيع أن نذكر حالات شتى من النقص في الإسهامات المالية للأهداف الإنسانية والإنمائية.

ويلاحظ الأمين العام أن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن منتظما، وأنه حتى الآن، بعد انقضاء أربع سنوات على إعلان الألفية، لم تتحقق إلا بضعة نتائج إيجابية. ويلاحظ الأمين العام أيضا أن بعض الأهداف المرتبطة بمواعيد زمنية والتي يمكن قياسها، لا تزال قابلة للإنجاز بحلول أجل المحدد وهو عام ٢٠١٥، غير أن ذلك لن يتسنى إلا إذا قامت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالوفاء بالتزاماتها ونفذت تنفيذا سويا السياسات الاجتماعية الاقتصادية المتفق عليها وعبأت الموارد المالية الموعود بها.

إن الرسالة الرئيسية لتقرير الأمين العام هي أن الأوان قد آن لتحل الأفعال محل الأقوال. إننا نعرف ما نريد. ونعرف ماذا علينا أن نعمله كي نحققه. ونعرف كيف نفعله. وبذلك فكل ما يتبقى علينا أن نفعله الآن هو أن نعمل. يجب أن نعمل فورا وأن نجعل ما وعدنا به في السنوات الأخيرة حقيقة ماثلة. وفي سبيل تحقيق ذلك لا نحتاج إلى مؤتمرات قمة جديدة أو إعلانات جديدة أو قرارات جديدة، ولا إلى استحداث قواعد جديدة أو إلى إصلاح المؤسسات الموجودة.

شبكة مراكز الإعلام. ونحن نذكر أن الجمعية العامة لم تصدر أي تكليف في هذا الشأن وأن الفكرة أساسا كانت الاقتصاد في إنفاق المال في البلدان المتقدمة النمو باستعمال تكنولوجيايات الاتصال المتقدمة وتطبيق تلك الوفورات لتعزيز برامج مراكز الإعلام في البلدان النامية. وإننا نفهم أن إرادة الجمعية العامة ينبغي أن تراعى، وأن الأمانة العامة ينبغي أن تقدم اقتراحا بناء وشاملا لتعزيز تشغيل مراكز الإعلام في جميع البلدان النامية.

السيد موليكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): أقدم

لكم، سيدي، ثنائنا على تبوئكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وإن وفدي يتعهد بمساندتكم لكفالة نجاحكم في عملكم الهام. وهذه المناسبة أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/59/1).

لقد تدهور العالم حتى أصبح مكانا أشد خطرا علينا نحن سكانه.

إن ما شهدناه من العنف الموجه نحو أضعف أعضاء مجتمعنا - النساء والأطفال - لأمر يقض مضجع وفدي. وقد رأينا أفعال إرهاب موجهة ضد الأطفال باسم قضية وطنية في بسلان في الاتحاد الروسي. ورأينا صورا من نساء وأطفال تعساء في دارفور وفلسطين وأماكن أخرى يساقون فيها إلى إملاق مدقع. إن هذه الأفعال وأفعال عنف أخرى تقوض جهود منظمتنا في تعزيز السلم والأمن. وينبغي الإشادة بالأمم المتحدة على جهودها في منع الصراع وصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام. وإن جهود منظمتنا في منع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل جديدة بالإشادة.

ونحن، باعتبارنا المجتمع الدولي، نحتاج إلى أن نعمل معا لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها

إسهاما مفيدا في الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض ما يحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في الفقرات الثلاث التي يخصصها التقرير للإرهاب، يبلغنا الأمين العام بتعزيز لجنة مكافحة الإرهاب وبأنشطة المساعدة التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وكنا نود أن نحصل على آخر المعلومات عن تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب التي تبذلها المكونات العديدة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال.

ونعيد تأكيد اعتقادنا بأن المجتمع الدولي لا يزال تنقصه استراتيجية ملموسة مضادة للإرهاب، استراتيجية واسعة النطاق ومنسقة وفعالة لمكافحة الإرهاب الدولي. فمما لا شك فيه أن هذه الفجوة خطيرة في نظام التعاون الدولي الجامع، ليس فقط لأن الفجوة تحد من مقدرتنا على أن نكافح الإرهاب مكافحة فعالة ولكن أيضا لأنه في غيبة استراتيجية متفق عليها دوليا، فإن الاستجابات الفردية من جانب الدول لحماية أنفسها من ذلك البلاء يمكن أن تخطئ هدفها وأن يكون لها تأثير مضاد لما هو مقصود منها.

وإنني أعتقد أنه لا بد أن نكرس أنفسنا بلا تأخير لصياغة استراتيجية مضادة للإرهاب على المستويات الدولي والإقليمي والثنائي تهدف ليس فقط إلى منع جميع الأنشطة الإرهابية وإزالتها ومعاقبتها بل كذلك إلى تبين الأسباب التي تولد الإرهاب. ومثل هذه الاستراتيجية ينبغي أن تشمل، فيما تشمله، التنسيق التشغيلي لخدمات الأمن الوطني والإعلام والشرطة والهجرة، واستحداث إجراءات موحدة لتسليم المتهمين.

وفيما يتعلق بالفصل السادس من التقرير بشأن الإدارة، سأعلق بإيجاز على تعزيز المنظمة. فالفقرة ٢٥٦ تلاحظ أن الجهود ستتواصل في العام القادم لتخفيض حجم

لويس، بدأت تؤتي أكلها. بيد أننا لا بد من أن نلاحظ أن ضخامة المشكلة تقتضي موارد أكثر مما هو متاح في الوقت الحاضر. وإن أفريقيا جنوبي الصحراء لا يمكن أن تحقق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية دون إيقاف انتشار هذا الوباء.

أخيرا يود وفدي، سيدي، أن يشكر سلفكم السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على جهوده لإعادة تنشيط الجمعية. بيد أن هدف إصلاح مجلس الأمن يظل بعيدا عن متناول اليد. ومع ذلك فإن هذا الإصلاح شرط لا بد منه لكفالة مقدرة المجلس على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن تكوين تلك الهيئة ينبغي أن يعبر عن تركيبة عضوية هذه المنظمة. وأساليب عمل المجلس تحتاج إلى تعديل. ويجب أن يتصف مجلس الأمن بطابع تمثيلي، كما ينبغي أن يكون ديمقراطيا، إذا أريد له أن يقوم بواجباته على نحو فعال.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه الفرصة للمساهمة في المناقشة، في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1). ونحن نشكر الأمين العام على تقريره وعلى البيان الذي استهل به المناقشة العامة للتقرير. وموضوع البيان، وهو سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، أمر كان موضع ترحيب كبير وجاء في أوانه. وربما أمكننا في سياق فترة زمنية تاريخية أطول أمدا أن نسأل هل كان أداء الأمم المتحدة أفضل مما كان خلال الحرب الباردة. وفيما يتعلق بالسلم والأمن، فإن النتائج مخوفة بشكوك بنفس الدرجة - إن لم تكن بشكوك أشد. أما في الشؤون الاقتصادية فقد حدث تراجع محسوس بالقياس إلى فترة طُرحت فيها أفكار لأول مرة وتم الاتفاق عليها في الأمم المتحدة وبعد ذلك في الوكالات المتخصصة، من قبيل نظام الأفضليات المعمم والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وحقوق السحب الخاصة

أدوات ترزوع استقرار معظم البلدان. وقد رأينا جميعا النتائج المؤسفة للنزعة الأحادية. أما تعددية الأطراف فيمكن، من ناحية أخرى، مشاهدة ثمارها في أفغانستان، التي ستجري فيها انتخابات في مستقبل قريب.

هناك حاجة إلى تعزيز السلم في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار. وهذا هدف يمكن أن نحققه إذا ما ركّزنا عليه. ونحن واثقون بأن استمرار إمساك الأمين العام بزمام الزعامة سوف يؤدي إلى السلم والاستقرار السياسي في تلك البلدان الشقيقة.

إننا نرى تزايدا في العنف الموجه ضد النساء من خلال الاغتصاب. إن هذا العنف القائم على نوع الجنس وصمة عار فظيعة تشوه وجه عالمنا. ونحن نرحب بالمبادئ الإرشادية التي أصدرها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بعنوان "العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين داخليا: مبادئ توجيهية لمنع والاستجابة".

ونرحب كذلك بالتعاون الناشئ بين أسرة الأمم المتحدة لمساندة الأطفال المفقولين عن أسرهم من جراء الحرب والصراع. والمبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال غير المصحوبين والمفقولين، التي صدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، هي أمر جدير بترحيب شديد. وأملنا هو أن تساعد هذه المبادئ على وقف تجنيد الأطفال وعلى توفير حماية أفضل لأعضاء مجتمعتنا الأشد عُرضة للمخاطر، أي الأطفال.

إني لا أستطيع أن أحتم ملاحظاتي دون أن أشير إلى التهديد المائل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على بقاء كثير من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء. ونرحب بجهود المجتمع الدولي في مكافحة هذا الوباء العام. وزعامة الأمين العام من خلال مبعوثه الخاص لهذا المرض في أفريقيا، ستيفن

الفريق الرفيع المستوى وحدث الألفية + خمسة والعشرين لإنشاء المنظمة ينبغي أن يولد قوة دفع كافية للمجتمع الدولي، ولا سيما للدول الأعضاء، لتزويد الأمم المتحدة بالقوة والموارد والتوجيه اللازم لتمكينها من أن تواجه المستقبل بجرأة وفعالية.

ونوافق على رأي الأمين العام بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملاً دون إصلاح مجلس الأمن، على نحو يجعله متمشياً مع حقائق اليوم. ونأمل أن يحيط الفريق الرفيع المستوى علماً بقضية إعادة هيكلة مجلس الأمن وأن يدرسها دراسة شاملة. وهناك رأي واسع الانتشار، خصوصاً في العالم النامي، بأن اختلال التوازن في التكوين الحالي لمجلس الأمن يجعل قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن أشد صعوبة على كثير من البلدان. ولذا فإن الآراء الجريئة القابلة للتنفيذ العملي، التي يمكن أن يتمخض عنها الفريق الرفيع المستوى، لمعالجة السبل والوسائل العديدة لزيادة صلة الأمم المتحدة بواقع الأمور وفعالية الأمم المتحدة في مجالات شتى مثل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمات الإنسانية وما يشبه ذلك، هي أمر سوف يرهق إلى حد بعيد بمقدرة الفريق المذكور على أن يعالج معالجة شاملة ومرضية موضوع اختلال التوازن في تكوين المجلس.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره أن الميثاق يقتضي من الأمم المتحدة تشجيع ظروف التقدم والتنمية الاقتصادي والاجتماعيين، فضلاً عن إيجاد الحلول للمشكلات الدولية من اقتصادية وصحية وما إليها. واسترعى الانتباه إلى تزايد سعة الفجوة بين الطلب وبين الموارد المطلوبة لمعالجة الكوارث الطبيعية وأحوال اللاجئين وغير ذلك من الطوارئ الإنسانية؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والحالة الحرجة في أفريقيا، من ضمن مسؤوليات أخرى واقعة على عاتق المجتمع الدولي.

والتمويل الإضافي والإعفاء من الديون. إن تلك الأفكار عززت السلم والأمن على الرغم من الحرب الباردة. بيد أنه لن يكون من العدل توجيه اللوم كله إلى الأمم المتحدة - لأن قوة الأمم المتحدة إنما هي بقدر قوة أعضائها فحسب.

إن وصف الأمين العام للسنة قيد الاستعراض بأنها تنطوي على تحديات فائقة وصف صحيح تماماً. فالفترة - ابتداء من استهلال العمل العسكري في العراق، وفي أعقابها، والارتفاع المفاجئ في الطلب على عمليات حفظ السلام، والتهديد من جانب الإرهاب الدولي وارتباطاته بأسلحة الدمار الشامل - كانت فترة تحدت منظومة الأمم المتحدة وألقت بعبء ثقیل عليها. وفي الوقت نفسه، أدى تزايد المسؤوليات في التعامل مع القضايا المتعددة الجنسيات المتعلقة بالجريمة الدولية والفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض المعدية والأوبئة وتدهور البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان والطوارئ الإنسانية، إلى زيادة الطلب على الموارد والاحتياجات التي واجه المجتمع الدولي صعوبات في العثور عليها.

إن الطلبات الجديدة الثقيلة الوطأة على منظومة الأمم المتحدة إنما هي مجرد ظواهر للقرن الحادي والعشرين الذي أعقب الحرب الباردة، الذي يفوق فيه عدد الصراعات داخل الدول عدد الصراعات بين الدول، والذي تضع فيه الدول المنهارة عبئاً ثقيلاً على جاراتها وعلى المجتمع الدولي، والذي تتعرض فيه قواعد القانون باستمرار لتفسيرات مطلقة العنان. وفي هذه الظروف نوافق الأمين العام على أن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ينبغي أن تكون جريئة وقابلة للتطبيق العملي.

إن عام ٢٠٠٥ سيكون عاماً حاسماً في مواجهة التحديات الجديدة أمام الأمم المتحدة. فتوارد توصيات

والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - لتنفيذ استراتيجيات هيكلية للوقاية.

إن الارتفاع المفاجئ في عمليات حفظ السلام يأتي بتحديات جديدة، أهمها الالتزام المستدام في كلا مجالي الجنود وخدمات المساندة المتخصصة من عسكرية ومدنية من البلدان التي لديها الرجال والموارد المالية. ومن المؤسف أنه لا يزال هناك بون حيث أن زهاء ٨٠ في المائة من قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تساهم بهم بلدان نامية. وقضايا التخطيط الفعال والمواءمة بين التفويضات الصادرة، وما يخص من موارد، والأهداف المطلوب تحقيقها، إلى جانب أن سلامة حفظة السلام وأمنهم، هي كذلك مجالات تدعو إلى القلق بشكل خاص. وهذه المسائل ينبغي أن تكون موضوع حوار مستمر وتفاعل بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة، إذا أريد لحفظ السلام أن يكون فعالاً.

الارتفاع المفاجئ الذي حدث في عمليات حفظ السلام اقترن بميل إلى الاعتماد على الحلول الإقليمية. إن الاعتماد على الحلول الإقليمية لا يمكن ولا يجوز أن يعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها ومن التزامها بأن تكون الضامن الأول لحفظ السلم والأمن الدوليين. ولئن كان مجلس الأمن قد أذن بتحالفات بين الراغبين لتنفيذ تدابير التطبيق، إلا أنه، في ظروف أخرى كثيرة من عمليات حفظ السلام المعقدة، فإن الاستفادة من أوسع نطاق من الإمكانيات المتاحة للمجتمع الدولي لا يجوز أن تتم إلا من خلال الأمم المتحدة. والتحدي يكمن في إيجاد الطريقة المثلى لإشراك المنظمات الإقليمية دون جعل حفظ السلام عملية إقليمية.

والهند تظل صامدة في التزامها بتحقيق المثل الأعلى المتمثل في حفظ السلم والأمن العالميين؛ وإن إسهامنا في حفظ الأمم المتحدة للسلام إنما هو جزء من تلك

وبينما يكتسي دور الأمم المتحدة التنفيذي والتطبيقي في مجالات مثل السلم والأمن، وإلى حد ما، في مجال نزع السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أقصى الأهمية، فإن كثيراً من البلدان النامية - لأسباب بديهية - يعتبر ضلوع الأمم المتحدة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي أمراً جوهرياً. إن الأمم النامية تنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها حارس ضمير العالم، وعلى هذا الأساس يجب عليها أن تصون ذلك الدور وأن توجه عمل الوكالات المتخصصة في تلك المجالات.

إن التقرير يسترعي أيضاً الانتباه إلى الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في منع الصراعات وصنع السلام في أنحاء مختلفة من العالم، تتراوح ما بين العراق وبقية الشرق الأوسط إلى قبرص والسودان وآسيا. والرأي الذي قدمه الأمين العام لمنع الصراعات من خلال الإنذار المبكر والدبلوماسية الهادئة، لا شك سيجعل من غير الضروري بذل جهود رئيسية سياسية - عسكرية لحل تلك الصراعات فيما بعد. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تغيب عن البال القيود التي تعتور فرض خدمات الوقاية وخدمات صنع السلام على دول أعضاء لا تريدها.

لقد دأبت الأمم المتحدة على تقليد المعالجة المباشرة للعمل الوقائي من خلال الدبلوماسية الوقائية، إلا أن عليها أن تنظر أيضاً في التنفيذ المعزز لاستراتيجية وقائية هيكلية لمعالجة الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وغيرها من الأسباب الهيكلية التي كثيراً ما تكون كامنة تحت الأعراض المباشرة للصراعات المسلحة. ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها يمكنها أن تبدأ بالنظر في تفويضات وكالاتها وصناديقها وبرامجها من خلال عدسة وقاية. ويمكن أيضاً أن تنظر في تعزيز قدرتها على المساعدة على تنسيق الجهود الدولية التي يبذلها جميع الفاعلين - بما فيهم الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية

المائة منذ عام ٢٠٠٢ إلى اليوم. وقد لاحظنا أنه في أفغانستان بينما هناك أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ ومشرّد داخلي، عادوا إلى ديارهم منذ نهاية عام ٢٠٠١، يوجد ما يقدر بـ ١٨٠.٠٠٠ شخص مشرد داخليا ومليوناً لاجئ لا يزالون في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وإننا نعتقد أن توفير مزيد من الاستقرار السياسي والحماية والحرية من رتبة أعمال الإرهاب المستمرة التي ترتكبها فلول الطالبان الصاعدة، يكون من شأنها إيجاد جو أشد ملائمة لعودة اللاجئين الأفغان.

ونتفق مع الأمين العام على أن النزاهة والحياد في هذه الاستجابة الإنسانية ينبغي الحفاظ عليهما في جميع البعثات المتكاملة. إن الوظيفة الإنسانية ينبغي أن تستبقي طابعها المقدس وما لها من احترام بأن تظل لا سياسية ومحيدة وبعيدة عن التحيز إلى أي طرف. غير أننا نعتقد اعتقاداً قوياً بأنه على حين أن بعض الحالات قد تتطلب بعثة متكاملة، فإن ذلك ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. وإشراك الأفراد العسكريين في بعثة إنسانية يكون من شأنه التأثير سلباً على نظرة الجمهور إلى العاملين في المجال الإنساني. وفي عالم يتزايد فيه الاشتباه حتى بالأنشطة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة - وهي حالة تثير مخاطر وشواغل خطيرة على الأمن - فإن الضرورة تحتم الحفاظ على الطابع المنفصل للوظيفة الإنسانية إلى أبعد حد ممكن. والمبادئ الأساسية لتوفير المساعدة الإنسانية منصوص عليها بوضوح في القرار ١٨٢/٤٦. وحيثما تكون الوظيفة الإنسانية مؤداة كجزء من بعثة متكاملة، فإن تلك المبادئ الإرشادية يجب احترامها.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة احتمال أن تسبب الكوارث الطبيعية خراباً ودماراً واسعين في العديد من بلدان المنطقة الكاريبية. والخسائر الاقتصادية التي تسببها الكوارث الطبيعية يصبح تحملها أمراً أصعب عندما يكون الضحايا

الاستراتيجية الأوسع نطاقاً. وقد كنا أحد المساهمين الأشد دأباً على المساهمة بقوات للأمم المتحدة، وسنظل نساند هذا التقليد. وسوف نستمر في العمل مع الأمانة العامة ومع الدول الأعضاء في سبيل جعل حفظ السلام الأداة الفعالة التي نريدها جميعاً أن تكون.

وحتى بينما بدأت بلدان كانت تعاني من صراعات، بالخروج منها وولوج أرض جديدة من السلم والتنمية، فإن مناطق جديدة من العالم تواجه طوارئ إنسانية متباينة الشدة. وينبغي أن توفر جهود الجماعة الدولية العزاء الإنساني للمناطق التي رزئت في الآونة الأخيرة بحالات متأزمة، مع عدم نسيان الذين عادوا لا يستفيدون مما يسمى "تأثير سي إن إن".

ولذا فإننا قلقون من أن المساعدة الإنسانية لا توزع بالتساوي، وأن مستوياتها تظل غير كافية. ونحن قلقون لأن الإسهامات التي قدمت حتى تموز/يوليه ٢٠٠٤ لم تسدّ إلا ٣٢ في المائة من المتطلبات عند منتصف الطريق خلال فترة النداء الموحد. ويعطي قسم التقرير المعنون "تمويل الطوارئ الإنسانية" تفاصيل عن وجوه النقص التي تواجهها أكثر من وكالة واحدة. وحتى احتياجات الأمن لا تمول تمويلًا كاملاً إلا في حالة العراق، بينما تعاني حالات طارئة كثيرة أقل شهرة من نقص في العاملين في شؤون الأمن وفي الموارد وفي الأموال. ونحن نساند نداء الأمين العام إلى مجتمع المانحين لكفالة زيادة التمويل للعمليات الإنسانية، وأن يقدم ذلك التمويل على نحو أشد انتظاماً إلى الطوارئ الإنسانية لتغطية احتياجات جميع القطاعات. غير أننا نشق بأن هذا لن ينجز على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية والأموال التي تعطى لتلك المساعدة.

ومما هو مشجع ملاحظة أن جمهرة اللاجئين قد انخفضت انخفاضاً محسوساً، إذ هبط مجموعها بمقدار ٢٠ في

كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها، شمل مجموعة البنك الدولي. وإننا نرحب بهذا التطور.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الماء وصلاته بالصحة وبتخفيض الفقر وبالمساواة بين الجنسين والتربية والتعليم والحماية البيئية والسلام إنما هي أمور ذات أهمية جوهرية للتنمية المستدامة. وتعترف الهند بالأهمية الجوهرية لمبادرات في مجال الماء والعناية الصحية في تحسين نوعية حياة الفقراء، وأولينا انتباهها هائلا لبرامج الماء والشؤون الصحية في خططنا الإنمائية. ونحن نشاطر الرأي بأن مسألة توفير المياه الصالحة للشرب يجب الدفع بها إلى صدارة جداول الأعمال على الصعيدين العالمي والمحلي. والقيود الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ الأهداف المتفق عليها هي عدم توفر الموارد المالية والتكنولوجيات اللازمة. وهذه أمور يجب أن تعالج بروح من الاستعجال.

ونشاط الرأي بأن العلم والتكنولوجيا عنصران جوهريان في جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن هناك حاجة إلى معالجة مسائل الاتصال الإلكتروني والحصول على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وكذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرة.

لقد قررت حكومة الهند أن تنضم إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل - وهما البروتوكول الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

وفيما يتعلق بتوطيد سيادة القانون في حالات ما بعد الصراع، نشاطر الرأي بأن نهج "المقياس الوحيد الذي يناسب الجميع" يجب تفاديته. إن التقاليد القانونية والثقافية للمجتمع المحلي لا بد أن تؤدي دورا رئيسيا في تصميم نهج لإعادة توطيد سيادة القانون. وإشراك الفاعلين المحليين

فقراء العالم النامي. إن الكوارث الطبيعية تمثل تحديا كبيرا لجهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن البلدان النامية - خصوصا من كان بينها عرضة للكوارث المتكررة - قد تستفيد من مساعدة تُسدى لها في مجال بناء القدرة في ميدان أنظمة الإنذار المبكر.

إن الهند صامدة في التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونحن نعمل بانتظام لبلوغ تلك الغاية. لكننا، أسوة بوفود أخرى، نظل قلقين لأن وتيرة تحقيق تلك الأهداف تظل متقلبة، وأنه، بسرعة الخطى الحالية، فإن كثيرا من أجزاء العالم لن تكون قادرة على إدراك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نساند الحاجة إلى تحقيق الهدف الثامن من جانب شركاء التنمية من البلدان. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها قد لا تكون كافية حيث أن سياسات واستراتيجيات بناء القدرة سوف يحتاج الأمر إليها كذلك في كثير من البلدان، لا سيما في أفريقيا.

لقد لاحظ الأمين العام وعن حق في الفقرة ١٣٩ من تقريره أن "زيادة التجارة العالمية واتسامها بمزيد من الإنصاف من شأنهما أن يعززا آفاق مساعدة الدول على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية". ونحن نشاطر الرأي بأن النتيجة الناجحة لبرنامج عمل الدوحة سيرتهن إلى حد بعيد بالطريقة التي تراعى فيها مصالح وشواغل البلدان النامية، وكذلك بمهاراتها الذاتية في التفاوض وبنضالها في الفترة اللاحقة للاتفاق الإطاري.

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن خريطة للطريق لتنفيذ برنامج عمل ألماتي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركاء التنمية، بما فيهم البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، قد تم إعدادها والتصديق عليها من خلال اجتماع عقدته

الوقت نفسه فإن الأمم المتحدة تواجه طفرة لم يسبق لها مثيل في الطلبات الجديدة على حفظ السلام. وهذا الأمر يجعل من الحرج على الدول الأعضاء أن تدفع بالكامل وفي الوقت اللازم الأنصبة المفروضة عليها. والالتزام للأمم المتحدة المعلن عنه من جانب الدول الأعضاء يقتضي الوفاء بواجباتنا.

وسوف ندلي بمزيد من التعليقات التفصيلية عن القضايا المختلفة المطروحة على هذه الدورة، في إطار بنود جدول الأعمال الخاصة بها.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، استحو لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم الذي أنتم جديرون به لترؤس هذه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإني معجب بقيادتكم وكذلك بخبرتكم الطويلة الذائعة الصيت في الدبلوماسية. وأطمئنكم على التعاون الكامل من وفدي في اضطلاعكم بجهودكم لجعل هذه الدورة ناجحة.

وأود أن أثني على الأمين العام للأمم المتحدة لتقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/59/1).

إن الأمم المتحدة أنشئت لجمع صفوف البلدان كي تعمل جماعة في سبيل صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون من أجل التنمية وحماية الضعفاء ونصرة حقوق الإنسان وسيادة القانون. والمداومات الحالية تتيح لنا فرصة لتقييم أداء الأمم المتحدة خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة ومساعدة المنظمة على رسم مسار أشد متانة وتحديدًا للمستقبل.

من الواضح أن سجل الأمم المتحدة مختلطا من حيث الإنجازات خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد أمكن تطويع بعض المشكلات بإيجاد حلول لها بينما تسير مشكلات أخرى في الاتجاه الصحيح. وفي هذه الأثناء، فإن كثيرا من التحديات القديمة ظلت قائمة ونبتت تحديات جديدة. فمثلا

والمهنيين القانونيين يمكن على ذلك أن يوفر حلاً أطول بقاء من الحلول القائمة على خبرة منقولة من الخارج، قد تكون غير ملائمة للظروف المحلية. وفيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة ينبغي أن تناقش ذلك إلى جانب موضوعات كثيرة أخرى.

إن توفير السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان، أصبح مهمة عاجلة. وبينما نلاحظ أن بعض التدابير المؤقتة قد اتخذت في هذا المجال، فإن النهج المخصصة إنما تحمل روحا غير مستحبة من الرضى بالواقع، ومن شأها أن تؤدي على المدى الطويل إلى نتائج عكسية. ونحن ننتظر تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢٩٥/٥٨ ونأمل أن يلقي نظرة شاملة طويلة الأجل على هذا الموضوع، وأن يقترح خطة عمل متماسكة تشمل جميع الكيانات التي يعينها الأمر.

وقد خاب أملنا أن نلاحظ أنه لم يتحقق كثير من التقدم في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية خلال السنة الماضية. وحجر العثرة الرئيسي لا يزال ماثلا في مجال تمويل ذلك المشروع. ونحتاج إلى التصدي لهذه القضية بشيء من الاستعجال في هذه الدورة.

إن إصلاح دورة التخطيط والبرمجة والميزانية، الذي قضت به الجمعية العامة في دورتها السابقة، أسفر عن إعداد إطار استراتيجي جديد للمنظمة، يحل محل الخطة المتوسطة الأجل. ونأمل أن يؤدي الإطار المذكور، مع المدة الزمنية الأقصر، البالغة سنتين، وحيث أن الخطة أصبحت لها حدود متمشية مع الميزانية، إلى تخطيط أفضل وإنجاز الأنشطة المقررة بها وإلى مزيد من خضوع مديري البرنامج للمحاسبة.

ومن أسف أن إسهامات الميزانية العادية خلال السنة الماضية كانت أقل مما كانت في السنوات السابقة. وبعض بعثات حفظ السلام تفتقر باستمرار إلى الأموال الكافية. وفي

حل ودي لهذه المشكلة الماوية. غير أننا في هذا الوقت نحاول أن نجد بأنفسنا حلاً لها.

إن السلم الدائم سيكون سراباً إن لم تصاحبه جهود ملتزمة لنزع السلاح. ومن أسف أن نزع السلاح النووي قد اصطدم بعقبة كؤود مما زاد من انتشار الأسلحة النووية في أنحاء العالم. وإن الضوابط على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تظل قاصرة بدرجة رهيبية عن الحيلولة دون حصول الفاعلين من غير الدول على تلك الأسلحة وإساءة استعمالها.

وإزاء هذه التحديات المختلفة ترحب نيبال بتعيين الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونأمل أن يفلح الفريق في وضع توصيات عملية وواقعية تساعد الأمم المتحدة والمجتمع العالمي الواسع على أن يعالجا على نحو فعال التهديدات الموجودة والمستجدة للسلم والأمن.

وبالنسبة لمعظم سكان العالم فإن الفقر والجوع والأمية والمرض لا تزال الشواغل الأساسية الأشد إلحاحاً. وإن هذه الظروف أصبحت مصدراً رئيسياً للتوتر والصراع. وبفضل التقدم الهائل في تخفيف وطأة الفقر في بلدان مثل الصين والهند، انحسر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بعض الشيء. بيد أن ذلك إنما هو عزاء قليل لمعظم البلدان التي ظلت قابعة في مكانها أو تناقص نمواً اقتصادياً وأدائها الإنمائي. والجوع يحصد أرواح النساء والأطفال، بينما يفت فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والدرن والملاريا في عضد بلدان وأجيال. والعولمة لم تأت للبلدان النامية إلا بقليل من الثمار، ولا تزال التنمية المستدامة لم تنطلق بعد.

إن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية سيظل سراباً لكثير من البلدان النامية، إن لم يفعل المجتمع الدولي المزيد

في مجال السلم والأمن، تعرج كل من غواتيمالا وسيراليون بخطى مرتعشة في طريق العودة إلى الوضع الطبيعي. وتتحرك أفغانستان، وإن يكن ذلك التحرك لا يزال محفوفاً بالمخاطر، نحو انتخابات ديمقراطية. وعلى الرغم من أن تسليم مقاليد السلطة للشعب العراقي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ هو أمر محبذ، فإن العراق لا يزال موضوعاً يثير قلقاً كبيراً للمجتمع الدولي. والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إنما يزهق أرواحاً بريئة على الجانبين ويزعزع استقرار المنطقة كلها. وهاتان الحالتان، يمكن أن تسببا انفجار الشرق الأوسط بأسره وأن تطلق العنان للقلاقل السياسية والمصاعب الاقتصادية في العالم كله.

لقد اضطرت الأمم المتحدة إلى استحداث عمليات لحفظ السلام في بوروندي وليبيريا وكوت ديفوار وهاييتي، لإعادة الهدوء والوضع الطبيعي إلى تلك البلدان خلال الفترة قيد الاستعراض. ويبدو أن السودان هو المرشح القادم لنشر مثل تلك العمليات. وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من نشر عملية من الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها، لا تزال قابلة للتفجر. وقد أسهمت نيبال بجنود منها في هذه العمليات وتتطلع إلى زيادة التعاون مع مجلس الأمن والأمانة العامة في محاولة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لقد أصبح الإرهاب تهديداً رئيسياً للأمن والسلم الدوليين. وتنظيم القاعدة وخلاياها وكذلك الجماعات الإرهابية داخل البلدان، لا تزال تشن هجمات شرسة على المدنيين الأبرياء في كثير من بلدان العالم. وإن المجتمع الدولي لم يأت بعد باستجابة سوية، في مجالي القانون والعمليات، لإزالة هذا التهديد. ونيبال هي نفسها بين برائن الصراع والوحشية اللذين يشنهما من يسمون جماعة ماو. إن حكومة صاحب الجلالة ملتزمة بإيجاد تسوية سياسية للمشكلة وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم، إلى أن يتم إيجاد هذه التسوية. ونحن نقدر عرض الأمين العام مساعيه الطيبة لمساعدتنا على إيجاد

الجهود لاتخاذ تدابير وقائية لمنع وقوع كوارث في المستقبل أو التقليل من آثارها.

لقد حدث تحسن غير مسبوق في السعي إلى إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم. كما تطورت حصيلة ثرية من القانون الدولي مع مرور الوقت. لكن التقيد بأحكام القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي ما زال يشكل تحدياً صعباً.

إن نيبال، بصفتها مؤيداً مخلصاً لتعددية الأطراف وبصفتها أمة مخلصه للديمقراطية المتعددة الأحزاب والملكية الدستورية، ملتزمة بممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل البلاد. كما نعتقد أنه يجب تطبيق نفس المعايير والقيم على الحكم العالمي.

من الواضح أن الأمم المتحدة تعمل في كل المجالات ذات المصلحة المشتركة لكل البشرية. فهي طرف فاعل كبير في الحفاظ على السلام والنهوض بالأمن في العالم. وبالرغم من أن الموارد المخصصة للتنمية محدودة تماماً، فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور محفز في هذا الحقل الحيوي كذلك. فهذه المنظمة في طليعة تقديم المساعدات الإنسانية والدفع بحقوق الإنسان وسيادة القانون إلى الأمام.

ونحن، في نيبال، نقدر حقاً هذه الأدوار الحاسمة التي اضطلعت وتضطلع بها الأمم المتحدة من أجل إقامة عالم أفضل للجميع، لكن للمنظمة أوجه قصورها الخاصة التي ينبغي تجاوزها من خلال تعزيز عملياتها التشريعية وهيكلها التنفيذية من أجل النهوض بالإنصاف والعدل بين كل الدول الأعضاء وخضوع مديري البرامج للمزيد من المساءلة، وتعزيز أمن الموظفين.

ولهذا، تحتاج الأمم المتحدة إلى بعث الحيوية فيها بشكل عاجل لكي تستطيع مواجهة تحديات الصراعات والتنمية حول العالم. كما تحتاج شقيقتها من المؤسسات، مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى

للمساعدة. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظهر فيها اتجاه تصاعدي، فإنها لا تزال تنقص بمراحل عن مبلغ الخمسين بليون دولار المطلوب سنوياً لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت بطيئة إلى درجة تسبب الإحباط في توفير الغوث للبلدان المرشحة له، وهي مبادرة محدودة إلى درجة رهيبية في تغطيتها، لأنها لا تشمل جميع البلدان الأقل نمواً التي تحتاج إلى تخفيف عبء الديون كي تستطيع أن تنعش اقتصاداتها.

لقد خفف بعض الشركاء في التنمية شروط دخول بعض المنتوجات من أقل البلدان نمواً إلى أسواقهم لكن آخرين ما زال عليهم أن يفعلوا. فدخول الأسواق يبقى مصدر قلق كبير للبلدان النامية كما أن جولة الدوحة متعثرة وبطيئة في إحراز تقدم نحو توفير تكافؤ الفرص لتلك البلدان. علاوة على ذلك، يتجاهل الاستثمار الأجنبي المباشر أغلب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

وإنه لمن الأمور المشجعة أن عدد اللاجئين تراجع خلال السنوات القليلة الماضية؛ ولكن سجل ارتفاع في عدد الأشخاص المشردين داخلياً. وبقي العديد من أوضاع اللاجئين عسيراً على الحل كما كان دائماً. ومن بين هذه الأوضاع مأزق أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوتاني يعيشون لما يزيد عن عقد في شرق نيبال. وبالرغم من أفضل الجهود التي بذلتها نيبال لحل المشكل من خلال الحوار، فإن اللاجئين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب استراتيجية التماطل التي تتبعها بوتان.

لقد أثرت الكوارث الطبيعية على عدد من البلدان يقع الكثير منها في منطقة البحر الكاريبي التي اجتاحتها الأعاصير المدارية الأخيرة. وتحتاج تلك البلدان إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي لمساعدتها على استعادة عافيتها وإلى تسريع جهود إعادة إعمارها. كما أن هناك حاجة إلى تضافر

أحادي الجانب. وبالتالي، فإننا نشهد في بداية هذا القرن الجديد فراغا طبيعيا في القوة العالمية. إذا لم نملأ ذلك الفراغ بسرعة بشكل من الحكم متعدد الأطراف، فإن ذلك قد يفضي بنا إلى الفوضى الدولية.

إن الأمم المتحدة اليوم، على ضوء هذا الوضع واعتبارا لكل ما ينطوي عليه، منظمة لا غنى عنها سواء أحببنا ذلك أم لم نحب، منظمة لن يكون بمستطاعتنا أبدا من دونها أن نقيم نظاما عالميا جديدا يحول دون الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والدينية ويهدئها؛ ويكافح الإرهاب والجريمة العالمية؛ ويعاقب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما فيها التطهير العرقي والإبادة الجماعية؛ ويقضي على الفقر والجوع؛ ويحمي البيئة.

إن أحد أعراض الفوضى العالمية التي بدأت تبرز هو انتشار أزيد من ٣٠ صراعا، بعد الحرب الباردة، تسببت في وفاة ٥ ملايين شخص ووجود ما يقارب ١٧ مليون لاجئ. وتلك الصراعات التي تسبب فيها الكراهية السياسية أو الدينية أو العرقية تحول العديد من البلدان إلى مصانع حقيقية للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وإزاء هذا الوضع الخطير، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتنازل عن مسؤوليتها عن حماية السكان الذين لا تحميهم حكوماتهم. لذلك يجب أن يهدف إصلاح الأمم المتحدة الحقيقي، قبل كل شيء، إلى تعزيز الاستخدام المشروع للقوة من جانب المنظمة من أجل منع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتطهير العرقي والإبادة الجماعية. وبالتالي يجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن واسعا بما فيه الكفاية لإعطاء قراراته مزيدا من الشرعية والديمقراطية. إلا أن الإصلاح أيضا يجب أن يكون واقعا لضمان أن يقوم المجلس بأعماله بشكل فعال.

لن يكون تعزيز النظام المتعدد الأطراف لاستخدام القوة المشروع ولا زيادة فعالية حفظ السلام وعملية بناء الأمة كافيين لمنع الصراعات المدنية أو وضع حد لها أو انهيار

إصلاحات بالغة الأثر من أجل إعطاء صوت للضعفاء والصغار داخل مجتمع الأمم. ونرى في كل تلك الإصلاحات دورا أساسيا للأمم المتحدة نفسها.

تعتقد نيبال إنه يمكننا من خلال العمل معا إنشاء أمة متحدة أكثر فعالية وكفاءة وإنصافا ونظاما عالميا أفضل، تستطيع كل الدول فيه أن تتمتع بفوائد السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود تعليقا على عمل المنظمة والتقرير الذي قدمه لنا الأمين العام (A/59/1) أن أبدأ بالتعبير عن ارتياح بيرو لاستضافتها للأمين العام والسيدة عنان في شباط/فبراير الماضي. وما زالت الذكريات العزيزة التي أثارها تلك الزيارة في بيرو حية إلى اليوم.

في القرن الواحد والعشرين، بدأ العالم يصبح واقعا متناقضا. فهو، من جهة، يصبح أكثر اندماجا من خلال العمليات الإنتاجية والاتجاهات التجارية والمالية وبسبب التقدم الكبير في مجال الاتصالات الرقمية والإنترنت. لكنه من جهة أخرى يجري تفكيكه بسبب الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والدينية والإرهاب والتفاوت الاجتماعي والتدهور البيئي.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن هذه الاتجاهات المتعارضة للعلو والتفكك تلقي ظلالا من الشك على قابلية قيام حكم صالح وطنيا ودوليا. إننا نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى كيف أن العديد من الدول الفقيرة يصبح حكمها مستعصيا، وتتردى إلى الفوضى والحرب الأهلية. ونرى كيف أن أطرافا فاعلة ليست لها صفة الدولة، مثل المنظمات الإرهابية وتجار المخدرات والأسلحة، يبرزون ويكتسبون قوة عالمية.

وفي العالم المفتت الذي نشهده، لن يكون بمستطاع أي دولة مهما تكن قوتها أن تقيم نظاما جديدا بشكل

أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الإنديز.

وإضافة إلى الآليات المالية الجديدة والموارد الإضافية، يتطلب خفض الفقر نظاما تجاريا دوليا أكثر عدالة يخفض فيه الدعم للمنتجات الزراعية والصناعية، ويجري فيه تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة، وفوق كل شيء، تتلقى الدول الفقيرة معاملة تفضيلية حقيقية وفعالة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. باختصار، إن مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية يجب أن يعالجا التباين الاجتماعي الذي تسببه العولمة وبهذا نمنع المزيد من عدم الاستقرار والعنف الدوليين.

لقد حان الوقت لكي نعالج هذه المسائل بكل جدية. ونحن نأمل أن تتمكن لدى اجتماعنا العام المقبل لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية، من الوصول إلى اتفاق واضح بشأن سبل تعزيز أهداف الإنمائية الرئيسية للألفية. ومع أن تلك الأهداف متواضعة فإنها ستحررنا، على الأقل، جزئيا من الفقر.

يجب أن نقبل حقيقة أن الاستبعاد الاجتماعي هو السبب الرئيسي للعنف وعدم الاستقرار، وهشاشة الديمقراطية، والتفكك الوطني والدولي الذين ينتشران في جميع أنحاء العالم اليوم. إن كل تقارير المؤسسات العالمية الاستراتيجية المعروفة تتفق على أن الاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى العنف والحرب الأهلية. ولا يمكن القضاء على ذلك السبب ما لم نضمن تحول العولمة إلى قوة إيجابية توفر منافع ملموسة لكل الأمم ولل البشرية جمعاء.

ولكي نجعل العولمة شاملة، نحن بحاجة إلى إعادة التأكيد على أن النظام العالمي الحالي يتجاوز العلاقات بين الدول ليشمل أيضا المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية. لذلك، يجب علينا نحن في الأمم المتحدة أن نعمل على زيادة جهودنا لتشمل هؤلاء الفاعلين العالميين الجدد في

عدد من الدول وتحولها إلى كيانات يستعصي حكمها. وكذلك لن تكون مبادرات التعاون المتعدد الأطراف ضد الإرهاب والجريمة الدولية كافية إذا لم نؤسس نوعا جديدا من الحكم الاقتصادي والاجتماعي المتعدد الأطراف الذي سيبدأ بالحد من الجوع والفقر وعدم المساواة فيما بين الدول وداخلها.

وبناء على تقرير التنمية البشرية وتقرير البنك الدولي الخاص بالتنمية بين العامين ١٩٧٥ و ٢٠٠١ - أي ربع قرن من الزمن - لم يزد دخل الفرد أكثر من ٣ في المائة في أكثر من ١٠٠ دولة مما يسمى بالدول النامية، الأمر الذي حال دون خروج بلايين البشر من حالة الفقر. ويعيش اليوم ٢,٨ بليون شخص على دولارين في اليوم، وهناك ١,٣ بليون من البشر يعيشون على دولار واحد في اليوم. علاوة على ذلك، فإنه خلال التسعينات ازداد التباين الاجتماعي بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. ووفقا لمعهد مراقبة العالم لم تؤثر تلك الزيادة على الدخل الفردي فحسب، ولكن أيضا على الحصول على الماء والطعام والطاقة: الثروة العامة الضرورية لوجود حياة متحضرة، واستقرار اجتماعي واقتصادي. إن الانخفاض في دخل الفرد اليوم وزيادة التباين الاجتماعي يصطدمان مثل طيقتين في القشرة الأرضية فيؤديان إلى حدوث هزات من التفكك الاجتماعي والفوضى الدولية.

من الضروري أن نحد من الفقر، ولكن الحد من الفقر لا يشكل تنمية. يجب أن نحاول السيطرة على الضرر الذي يسببه التخلف الإنمائي. ولكن حتى هدف الألفية المتواضع المتمثل في الحد من الفقر - وهو ليس تنمية - سيكون بعيد المنال في العام ٢٠١٥، كما بين تقرير التنمية البشرية الأخير الذي صدر هذا العام. في الحقيقة إننا بالسرعة الحالية سنحتاج إلى حوالي ٢٠٠ عام لتخفيض الفقر المدقع إلى النصف في بعض البلدان، بما فيها العديد من البلدان في

لعملية الانتقال السياسي الشاملة في البلد، وخاصة من خلال إجراء انتخابات حرة ووضع دستور جديد وتشكيل الحكومة الانتقالية للعراق.

وتعتقد أوكرانيا أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة الحفاظ على دور ريادي لتعزيز التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن استحداث نظام جديد كفاء لتبادل المعلومات عن الإرهاب من شأنه أن يساعد على منع وقوع هجمات جديدة وأن ينقذ أرواحا بشرية لا تقدر بثمن.

ويسرنا أن نذكر أن لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب قد أصبحت أشد نشاطا في حوارها مع الدول الأعضاء وقد حسنت المساعدة التقنية للبلدان. وترحب أوكرانيا بجهود اللجنة لإنشاء آليات لتبادل المعلومات فيما بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب أيضا بالدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال، ونؤيد التعزيز الإضافي لهذا الهيكل.

وأكد الأمين العام في تقريره أن الزيادة الحادة في الطلب على حفظ السلام خلال العام الماضي قد شكلت تحديا كبيرا للأمم المتحدة، ويمكن أن تؤثر على فاعلية العمليات. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت سبق إلى الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء والإسهام بموارد مالية وبشرية إذا ما أردنا أن يظل حفظ السلام أداة فعالة للأمم المتحدة. وبصفة بلدي واحداً من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكبر بلد مساهم بالقوات في أوروبا، فهو مستعد لأن يظل شريكا يمكن الاعتماد عليه للأمم المتحدة في هذا المجال.

ومع ذلك، نشعر بقلق عميق من جراء الخطر المتزايد على حفظة السلام. ومن الأهمية الحيوية والملحة أن نعزز حماية الأشخاص الذين يخدمون الأمم المتحدة. وفي هذا

تنفيذ قراراتنا؛ وإلا، فإن العديد من القرارات التي تعتمدها الجمعية لن يتسنى لها أن تطبق في الواقع لأن كل الفاعلين في عالم اليوم لم يساهموا فيها.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم الشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على تقريره الزاخر بالمعلومات عن أعمال المنظمة (A/59/1). إن وفدي يشعر بالارتياح للنظرة العامة الموضوعية لعمل الأمم المتحدة في جميع المجالات الرئيسية لأنشطتها.

من الصعوبة بمكان أن نختلف مع الأمين العام على أن الأمم المتحدة قد مرت بعام مليء بالتحديات غير العادية. ففي كثير من المجالات كان يتعين علينا حل الصراع الدائم بين الرغبات والموارد، بين ما نرغب في تحقيقه وما يمكننا تحقيقه. لقد واجهنا قائمة طويلة من المشاكل، ولكن لم تكن لدينا دائما الرؤية الواضحة لكيفية التعامل معها.

إلا أنه من الواضح الآن أنه ما من دولة تستطيع مواجهة الأخطار والتحديات العالمية الحالية وحدها أو أن تختبئ وراء قناع من عدم الاكتراث أو السلبية. إن الواقع الجديد يتطلب تعبئة جهود المجتمع الدولي بأكمله لمواجهة تلك التحديات. ويحدونا الأمل في أن تساعدنا مساهمات الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على بلورة رؤية أوضح بشأن طرق ووسائل العمل الجماعي الفعال من قبل الأمم المتحدة.

بالرغم من الخلافات التي وقعت في الماضي حول العراق، أظهرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وحدة في معالجة الوضع في ذلك البلد هذا العام. وترحب أوكرانيا بنقل السلطة إلى العراقيين وتشكيل هياكل نيابية وتنفيذ مؤقتة و التعريف الواضح لدور الأمم المتحدة. إن بلدي مستعد لمساعدة الممثل الخاص للأمين العام للعراق على تنفيذ مهمته. من المهم الآن كفالة التنفيذ الفعال للجدول الزمني

أرواح أكثر من سبعة ملايين أوكراني. وأود مرة أخرى أن أعرب عن عميق امتناننا لجميع الدول التي وقعت البيان المشترك بشأن الذكرى السنوية السبعين للمجاعة الكبرى - هولودومر - لعام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٣٣ في أوكرانيا والتي اتخذت برلمانها إجراءات إدانة وأعربت عن مواساتها. ونود أن نعبر عن تقديرنا لجميع المنظمات التي شاركت والأشخاص الذين شاركوا في الأحداث التي تحيي ذكرى ضحايا المجاعة الكبرى.

وقد مضى ما يقرب من عقدين منذ أن أصابت أوكرانيا كارثة تشيرنوبل، أسوأ حادث نووي في تاريخ البشرية، التي أودت بحياة آلاف الأشخاص وتواصل تأثيرها السليبي على صحة ورفاهية العديد من الأوكرانيين. واليوم حينما تكون الحاجة إلى المساعدة من أجل المعافاة من تشيرنوبل ليست أقل مما كانت عليه قبل ١٨ عاماً، ليس في وسع المجتمع الدولي أن يقلل جهوده بينما لم يتم إنجاز المهمة، ولكن ينبغي أن يتخذ خطوات عملية من أجل الجيل الحالي والأجيال المقبلة. ويولي بلدي أهمية خاصة لدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في تخفيف وتقليل عواقب مأساة تشيرنوبل. وقد وفرت إستراتيجية الأمم المتحدة بشأن بتشيرنوبل، "العواقب الإنسانية لحادث تشيرنوبل النووي: إستراتيجية للمعافاة"، التي أطلقت في عام ٢٠٠٢، إطاراً بناءً لتعزيز التعاون الدولي بشأن تشيرنوبل. ويعتقد وفد بلدي أن التحويل الأخير لوظائف تنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتشيرنوبل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيحفز على تعبئة إضافية للموارد وسيعزز تأثير أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وأخيراً، أود أن أبرز حقيقة أن أوكرانيا بالتعاون مع وفود أخرى مهتمة قدمت مبادرة بعقد جلسة عامة استثنائية في إطار الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بذكرى ضحايا مأساة تشيرنوبل.

الصدد نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن أمن موظفي الأمم المتحدة. ويوصف أوكرانيا إحدى الدول المبادرة بالحث على صياغة اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تؤيد أوكرانيا تماماً أنشطة اللجنة المخصصة الرامية إلى تعزيز النظام القانوني للاتفاقية. ونحن ندافع عن التطبيق العالمي للاتفاقية ونناشد جميع الدول الأعضاء الالتزام الصارم بأحكامها. وتدعو أوكرانيا المجتمع الدولي إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وسنقدم مشروع القرار ذا الصلة لكي تنظر فيه اللجنة الرابعة للجمعية العامة، ونأمل أن يحظى بتأييد الدول الأعضاء.

ونحن مقتنعون بأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز أحد التهديدات الأساسية ليس للصحة والرفاهة البشريتين فحسب، ولكن في الواقع لأمن العالم. ونشيد بجهود الأمين العام وبالعامل الذي نفذته الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وبإدارة بلدي بعقد الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وننادي بشدة بتنفيذ توصياتها. ونؤيد اقتراح عقد اجتماع رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال في شهر حزيران/يونيه المقبل.

وفي مجال حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، نرحب بتعيين المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية. ويجب أن يدرس المجتمع الدولي بدقة هذه الظاهرة بغية منع حدوثها مرة أخرى.

وفي العام الماضي، احتفل العالم بالذكرى السنوية السبعين للمجاعة المروعة والإبادة الجماعية التي أزهقت

الإنسان، بما فيها المبادرات التي ترمي سواء لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو لتحسين وتقوية الآليات الدولية لرصد الاحترام لتلك الحقوق على الصعيد العالمي.

ويسبب الصراع المسلح والعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية انتشار حالات الطوارئ الإنسانية. وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي تعزيز الدور التنسيقي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تقديم المساعدة والحماية الإنسانية. وينبغي أن تسهم الدول الأعضاء في هذا العمل من أعمال المنظمة، بما يتفق مع قدراتها وظروفها. كما ينبغي أن تضمن الدول للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية سبل الوصول الكاملة دون عوائق إلى المجتمعات السكانية المتأثرة بالأزمات الإنسانية.

ويود وفد الأرجنتين أيضاً أن يبرز الأهمية الخاصة التي يتسم بها البعد الإقليمي للأنشطة المتعلقة بسيادة القانون، والتسوية السلمية للزاعات، وحماية حقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية. ونود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على العمل الذي تضطلع به في هذا المجال منظمة الدول الأمريكية، ونرى أن يزداد التنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة ويكون أكثر انتظاماً.

ويشكل بطء التقدم في نزع السلاح، والانتهاكات لاتفاقات عدم الانتشار، والدليل على وجود شبكة نووية سرية، والتهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل في الأنشطة الإرهابية أموراً تعرض السلام والأمن الدولي للخطر ويمكن أن تؤدي إلى حالات جديدة لاستخدام القوة من جانب واحد أو على نحو وقائي، وهو ما لا تريد الأرجنتين أن ترى حدوثه ثانية. ومع أننا نرحب بالقرار الذي اتخذته عدد من البلدان بالتخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل، ومع ترحيبنا بدعم الدول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فمن الضروري الحتمية أن تتصدى الدول الأطراف في معاهدة

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء يود وفد الأرجنتين أن يشكر الأمين العام على تقريره بشأن أعمال المنظمة (A/59/1) الذي يعتبر أساس مداولاتنا الحالية.

ويود بلدي أن يكرر مجدداً أنه يقدر العمل الذي ظلت الأمم المتحدة تنجزه فيما يتعلق بإحلال سيادة القانون وبإقامة العدالة في إطار متعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، نتفق تماماً مع المواضيع الرئيسية الواردة في بيان الأمين العام في تقديم التقرير في بداية المناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

إن احترام القانون الدولي شرط ضروري ولا غنى عنه لتحقيق التناسق فيما بين الأمم وفيما بين الشعوب. ولذلك تؤيد الأرجنتين عمليات حفظ السلام التي يقوم مجلس الأمن بتفويضها والتي تشكل زيادة عددها وتعقدتها تحدياً خطيراً لقدرات المنظمة على التخطيط والنشر. ولا تزال الأرجنتين ملتزمة بالمساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة في عمليات المنظمة في هذا المجال. ولكننا لن نتمكن من الوصول إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ما لم نجد حلاً لأسباب العنف.

وفي مجال القانون الدولي، نود أن نسلط الضوء على أعمال المحاكم الدولية، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية، أداة المجتمع الدولي الرئيسية في حربه على الإفلات من العقاب. ونحن ندعم هذه المحكمة، ولا سيما مكتب المدعي العام، في مهمته المتعلقة بالتحقيق مع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وتقديمهم للمحاكمة حين تعجز السلطات المحلية أو ينقصها الاستعداد لذلك.

وفي الوقت ذاته، يود وفدي أن يؤكد من جديد تشجيعه ودعمه واستعداده للتعاون فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بشأن حماية وتعزيز حقوق

خلال نظام دولي منصف وعادل للتجارة، يلغي الحواجز الجمركية وغير الجمركية من على جميع السلع الأساسية.

وختاماً، يود وفد الأرجنتين أن يؤكد مجدداً دعمه للجهود التي تبذلها المنظمة والأمين العام من أجل مجتمع من الدول يعترف بالإنسان مركزاً لأولوياته ويبني عمله على سيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية، وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها، وبصفة أساسية تعددية الأطراف والترابط، بوصفها الأساس المتين الوحيد الذي يمكن عليه إقامة سلام دولي دائم.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد ماليزيا الصادق للأمين العام لتقريره الشامل النفاذ عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/59/1. وأود أن أهنيئ الأمين العام بصفة خاصة على مبادراته وعلى مثابرته لضمان استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور محوري في عملية صنع القرار المتعددة الأطراف، وفي صون السلام والأمن الدوليين، وفي تعزيز التعاون الدولي.

وقد برهنت الأحداث والتطورات التي جرت على مدى العام المنصرم، كما يصفها تقرير الأمين العام، بوضوح على أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد اضطررا لمواجهة كثير من التحديات طوال عام شاق بدرجة غير عادية. ومعظم هذه التحديات تتطلب جهوداً متضافرة تستند إلى تعاون متعدد الأطراف يتسم بالمصداقية والفعالية، وإلى تفاهم مستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

ولا تزال التحديات المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز التعاون الدولي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والقضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالتجارة والتنمية المستدامة، وتقديم المساعدات الإنسانية والغوث في حالات الكوارث، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والعدل وسيادة القانون، وبخاصة

عدم انتشار الأسلحة النووية لمشاكل عدم الامتثال المستمرة، وأن تزيد من صرامة المعاهدة، وتزيد من عالميتها.

ونرى أيضاً أنه لا بد من مضاعفة جهودنا المبذولة لكفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. ومن شأن التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالتأكيد أن يستكمل العمل الجاري لتعزيز النظم المتعددة الأطراف القائمة لتزع السلاح وعدم الانتشار.

ونرى أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وفي تعزيز تعليم الأسلحة الصغيرة وتعقبها ومنع السمسرة غير القانونية في هذه الأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها. لذلك فإننا نحث على التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ولا تؤثر مستويات الفقر المثيرة للفرع في أنحاء العالم على كرامة الملايين من البشر وبقائهم فحسب، بل تعوق أيضاً صون السلام والأمن الدوليين. وستكون الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي للحد من مستويات الفقر المفرغة، التي توجه بصفة رئيسية من خلال الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، غير كافية إذا لم تف البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في توافق آراء مونتيري، وإذا لم تقدم الدعم للإجراءات الجاري اتخاذها من جانب البلدان النامية. وبالنسبة للأرجنتين، شأنها شأن كثير من البلدان ذات الدخل المتوسط التي لا تتلقى مساعدات إنمائية رسمية، لا يمكن تحقيق القضاء الكامل على الفقر إلا من

دائم في مجلس الأمن، وعلى سبيل المثال، جعل أنواع معينة من قرارات الجمعية العامة قادرة على إلغاء حق النقض في مجلس الأمن.

وقد أسهب الأمين العام في تقريره في وصف بضعة صراعات مسلحة وعواقبها المأساوية وتشعباتها. إن الصراعات في الشرق الأوسط لا تزال دون حل، بينما في الوقت نفسه تستدعي صراعات مزمنة وجديدة في المنطقة الأفريقية انتباه المجتمع الدولي. إن الجهود الشجاعة لقادة أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلة الأفريقية لاستعراض الأقران، من بين أمور أخرى، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع ونشر قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في القارة الأفريقية يجب أن يثنى عليها وتدعم.

كما يحيط وفد بلدي علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة الأسباب الرئيسية للصراعات وفي بناء قدراتها الطويلة الأجل من أجل التسوية السلمية للتراعات. إن زيادة عدد البعثات في مجال بناء السلام وحفظ السلام في العام الماضي قد أثقل كاهل المنظمة من حيث الموارد وقدرتها على تخطيط تلك البعثات ونشرها وإدارتها.

وفي ذلك الصدد، فإن وفد بلدي يود أن يحث الدول الأعضاء على الاستجابة الإيجابية للدعوة إلى تقديم الدعم السياسي الثابت وإلى زيادة التزامها المالية من أجل ضمان نجاح بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام. ينبغي ألا تتخلى عن دعمنا وللجهود والبرامج التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة والتزامنا بها، سواء تمثلت في محاولات رامية إلى الوقاية من الصراعات أو حلها، أو تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع، أو بناء السلام بعد انتهاء الصراع وفقا

في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، ومكافحة الأمراض المعدية، والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب، كلها تمثل مهاماً هائلة الحجم بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد تصور الأمين العام بوضوح ضرورة القيام باستجابة أشد قوة. ولهذا الغرض كلف الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بأن يقدم توصيات جريئة وعملية بشأن السياسات والعمليات والمؤسسات. ويرحب وفدي بإنشاء هذا الفريق ويتطلع إلى توصياته. ونوافق على أن الأمم المتحدة لا بد أن تتغير لكي تواجه بشكل أفضل التحديات والتهديدات الحالية والمقبلة.

لا يزال صدى الدعوة إلى إدخال إصلاحات على الأمم المتحدة يدور في الجمعية العامة. وخلال المناقشة العامة التي أجريت مؤخرا، دعا الزعماء بالإجماع الدول الأعضاء إلى القيام بمبادرات وخطوات جريئة لضمان إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها بشكل حقيقي. ينبغي القيام بالإصلاح بصورة شاملة وكلية وموضوعية، ضاماً لجميع الأجهزة والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة.

لا يزال وفد بلدي يؤمن إيماناً راسخاً أنه يجب إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكليته لتعزيز الممارسات الديمقراطية في صنع القرار. بما يعكس الوقائع الجيوسياسية الدولية وأيضاً العضوية الكاملة الحالية للأمم المتحدة. ونود أن نكرر القول إنه بالإضافة إلى مسألة زيادة فئتي الدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، تجب المراجعة الجدية للحقوق والامتيازات التي منحت للأعضاء - وبشكل خاص حق النقض المخول لأعضاء دائمين - من أجل إلغائه نهائياً في الوقت المناسب.

كذلك، فإن عملية تنشيط الجمعية العامة يجب أن تستمر. وتشمل تلك العملية إتاحة الفرصة للجمعية لتصحيح الظلم الذي يعود إلى استخدام حق النقض من قبل عضو

لا يزال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة متفجراً، وقد ازداد تدهور الوضع الإنساني. ليس هناك أي حل سوى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية، تكون عاصمتها القدس، على أن تتعايش إسرائيل وفلسطين بسلام جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

يجب أن يسمح للأمم المتحدة بأن تقوم بدور جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في الرباعية لإحياء خارطة الطريق. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يضع ثقله من أجل الضغط باتجاه إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. ومن أجل إيجاد بيئة من الثقة تسمح بالإحياء السريع لخارطة الطريق، يجب علينا أن ننظر بجدية في الموافقة على نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو وضع آلية مراقبة دولية للإشراف على تنفيذ خارطة الطريق. وتحث ماليزيا الأمين العام على بذل جهود أكبر في هذا المجال.

لا تزال ماليزيا تشعر بالقلق العميق إزاء الأعمال الإرهابية وإرهاب الدولة القادرين على تقويض السلم والأمن على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. لقد وفرت ماليزيا ولا تزال توفر تعاونها الكامل ودعمها للجهود الدولية للقضاء على هذه الآفة. إلا أن وفد بلدي لا يزال يعتقد أن هذه المسألة تتطلب إدراك تعقده. ينبغي معالجة مسألة الإرهاب على نحو شامل، أي من خلال صياغة تعريف للإرهاب يكون مقبولا عالمياً، ومن خلال تحديد أسبابه الجذرية واتخاذ التدابير المناسبة للتعامل معها، بالإضافة إلى العمل على إضفاء طابع عالمي على صكوك قانونية دولية لهذه القضية. ونرى أن للأمم المتحدة دوراً حيوياً في هذا الصدد، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب.

فيما يتعلق بتهديد الأمن الدولي الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، فإن ماليزيا تشعر بالقلق للبطء في التقدم

للميثاق. لا تزال ماليزيا ملتزمة بتقديم دعمها لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي تقوم الأمم المتحدة بها.

فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط فإن العراق مثل واضح على ما لا يمكن أن تفعله الدول وحدها، وبخاصة في مجال عملية إعادة البناء وفي جهود إحلال السلم والأمن. مرة أخرى يود وفد بلدي أن يؤكد أن للأمم المتحدة دوراً سليماً ينبغي أن تقوم به في العراق. وفي رأينا أن ما نحتاج إليه الآن هو الإرادة الجماعية لتمكين الأمم المتحدة من القيام بتلك المسؤولية في بيئة آمنة وسالمة. وقد يوفر ذلك حافزاً وفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن تفي بالتزاماتها ولأن تساعد العراق في جهود إعادة البناء وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وماليزيا مستعدة للمساهمة بذلك إذا توفرت هذه الظروف.

إن وفد بلدي يؤمن إيماناً راسخاً أن الوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية يقيان حجر الزاوية في عمل الأمم المتحدة. نحن نحتاج إلى بذل جهود جديّة في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن، وأيضاً من قبل الأمين العام. ويساورنا القلق أن تكون الجهود في مجلس الأمن قد تمت عرقلتها مؤخراً. ونشعر بنفس القدر من القلق لحقيقة أن هناك نوايا معلنة للحد من أنشطة الأمم المتحدة بالنسبة لفلسطين فيما يتعلق بالعمل الذي تم إنجازه في الجمعية العامة والهيئات الفرعية التي أنشأتها، كذلك العمل الذي قامت به الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة. إن الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت بالفعل إنجازاً عظيماً. إلا أنه مما يؤسف له، ومن غير المقبول عدم اتخاذ إجراءات متابعة لهذه الفتوى، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن.

ما يمكنه: الأغنياء يساعدون الفقراء، والفقراء يلتزمون بمساعدة أنفسهم. يتعين أن يكون هناك تعاون أكبر بين الشمال والجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل من أجل التنمية. ولا بد من تضافر الجهود لزيادة التعاون بين بلدان الجنوب. ويمكن للأمم المتحدة مواصلة المساعدة في تسهيل كثير من تلك الجهود أو حتى أخذ دور الزعامة فيها.

أما المبادرة التي أعلن عنها مؤخرا للحد من الجوع واستئصال الفقر، على النحو الوارد في إعلان نيويورك للعمل على مكافحة الجوع والفقر، المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، فهي جديرة بالثناء الرفيع. وبالمثل فإن الاجتماع الدولي المقبل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في موريشيوس في أوائل العام القادم، جدير بالاهتمام الجدي والدعم من جانب المجتمع الدولي. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يلزم أن يتصرف بمزيد من القوة للقضاء على الفقر والجوع، واستئصال الأمراض الفتاكة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتضييق الفجوة الرقمية. ولا نزال نعقد الأمل على منظومة الأمم المتحدة في أن توثي التزاماتنا أكلها.

وفي الختام، لا يزال أملنا معقوداً على الأمم المتحدة في تحقيق عالم أفضل ينعم فيه الجميع بالسلام. فقد ناضلت الأمم المتحدة طيلة ما يقرب من ستة عقود للحفاظ على دورها الذي توحاه الميثاق، بالرغم من أوجه النقص والقصور ومن القيود التي تفرضها عليها عادة الدول الأعضاء ذاتها ولا أحد سواها. فالأمم المتحدة منارة لتعددية الأطراف يلزم أن تبقى مضيئة. ويلزم إصلاحها وإعادة هيكلتها وفقاً للعصر وبما يتمشى مع التحديات الراهنة والمقبلية. ويزكّرنا الأمين العام بذلك على الدوام.

ونرى أن الدورة الحالية للجمعية العامة بتوجيهكم، يا سيدي الرئيس، سوف تضرب المثل في العمل الشاق

المحرز في عملية نزع السلاح الكامل والشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أنه بينما تجب مواجهة تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل، ينبغي عدم تحويل الانتباه عن الحاجة إلى المضي وبسرعة بالعمل الذي يدور حول نزع السلاح ضمن الأمم المتحدة. وتعتقد ماليزيا أن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تسببت بموت وجرح ملايين البشر، معظمهم مدنيون وغير مقاتلين أبرياء، يجب الاستمرار في أخذها جدياً في الاعتبار. يجب بذل جهود من أجل تنظيم وتقييد تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع تهريبها.

لقد قيل الكثير في الأمم المتحدة عن الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون. ووافق وفد بلدي على أن النهوض بالديمقراطية، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يعزز بعضه بعضاً. وفي حين يتم احترام سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية في بلادنا، يجب أن نجد أساليب ووسائل حقيقية لضمان احترامها أيضاً في العلاقات بين الدول. إن سياسة وممارسة اتخاذ تدابير قهرية أحادية كوسيلة لممارسة الضغط على البلدان لتحقيق أهداف وطنية معينة تناقضان بوضوح مبادئ الديمقراطية الأساسية والقانون الدولي وأعراف العلاقات الدولية، وكثيراً ما تؤدي إلى نتائج عكسية. ينبغي للأمم المتحدة أن تكون المنبر لحل هذه القضايا التي تثير قلقاً جماعياً.

هناك حاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية وإلى التزام أعمق، من جميع الجهات، لتحقيق أهداف التنمية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. إن ارتفاع مستوى الوفيات وعدم القدرة على التحكم بانتشار الأمراض الفتاكة مسألتان هامتان تتطلبان الانتباه السريع. كذلك ينبغي لمجتمع المانحين أن يزيد المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة ملايين البشر الذين نكبتهم الصراعات والكوارث الطبيعية. وهذا هو المجال الذي ينبغي للتعاون المتعدد الأطراف أن يقدم فيه أفضل

وفي العام المقبل، سنجري الاستعراض الذي يتم كل خمس سنوات للإعلان بشأن الألفية، وسنستعرض مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً. وتتفق إندونيسيا مع الرأي القائل بأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن توفق ما لم تعتمد البلدان المتقدمة النمو والتنمية المزيج السليم من السياسات الوطنية والدولية وتنفذ التزاماتها المشتركة على النحو الوارد في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر أن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على النهج الكلي الذي تساعد به المنظمة الفئات الضعيفة، كالمرأة والطفل والشباب واللاجئين والمشردين داخلياً والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهاجرين. ولهذه الجهود ضرورة حتمية في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وخاصة بتحسين التنسيق بين جميع الوكالات وتعزيزها بشكل أفضل من أجل ربط تلك الأهداف بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يذكر التقرير أن الوكالات التابعة للأمم المتحدة قد بدأت في تعزيز وتنسيق جهودها على الصعيد القطري. ونرى أن تنسيق العمل وتوحيد سياسة الأمم المتحدة ودعم البرامج على الصعيد القطري ستسهم في الجهود المبذولة لعكس مسار الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أننا نشاطر الأمين العام ما يساوره من قلق إزاء ضرورة زيادة الموارد بدرجة كبيرة لتمكين البلدان من الوفاء بالأهداف التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عام ٢٠٠١.

المطلوب الذي ينتظرنا. فلعلنا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة نستجيب للأمل الذي أعرب عنه الأمين العام، كما جاء في تقريره، في:

”أن تعمل الدول الأعضاء، والأمانة العامة، والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ومنظمات الأعمال التجارية، فضلاً عن الأفراد في جميع أنحاء العالم، معاً في الأشهر المقبلة من أجل كفالة أن يكون الاحتفال بهذه الذكرى السنوية على نحو يليق بالأمم المتحدة وبكل ما تمثله“. (A/59/1، الفقرة ٢٩٧)

السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): يسر وفد إندونيسيا أن يرحب بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)، وهو بيانه السنوي عن استجابة منظماتنا للتطورات الدولية التي تطرأ خلال العام. وسيشكل هذا التقرير أساساً طيباً لمداولاتنا بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة، ولا سيما في ضوء الاجتماع الرفيع المستوى الذي سينعقد في العام المقبل.

وكان الأمين العام مصيباً في إشارته إلى أن الأمم المتحدة قد مرت بعام من أشد الأعوام تحدياً. فقد جابهت مجموعة من التحديات المتنوعة تشمل الحالة في العراق، والإرهاب، وزيادة متطلبات حفظ السلام، وحالات الطوارئ الإنسانية. وتواصل منظماتنا، عشية الذكرى الستين لإنشائها، مواجهة خطر الفقر والمرض والمسائل البيئية.

وعلى الرغم من ذلك فإن من دواعي سعادتنا أن تستمر المنظمة منخرطة في محاولة النهوض بأوضاع الشعوب حول العالم، تنفيذاً للميثاق. ومما يبعث على الاغتياب أنه ما زال يُنظر إلى الأمم المتحدة مهما كانت الصعاب على أنها تؤدي دوراً محورياً في صون وبناء السلام والأمن الدوليين. ويشهد تقرير الأمين العام بسلامة هذا الوصف.

ما بعد الحرب في عام ١٩٤٥. ويجب أن نمضي إلى مدى أبعد في هذه العملية بالشجاعة في مواجهة المسائل ذات الصلة، كالعضوية الدائمة وحقوق النقض لكي نجعل منه مجلساً يتسم بالتمثيل، والديمقراطية، والشفافية، والصلة بالواقع، والفعالية.

وبالمثل، يجب أن يمضي الإصلاح إلى مدى لا يكفل حماية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسلطته، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، فحسب، بل يكفل تعزيزهما أيضاً. وسيمكن ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أداء دوره المنوط به ومن أن تكون له قيمة رئيسية كأداة متعددة الأطراف للتقدم والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي رأينا أن المنظمات الإقليمية تشكل مصدراً جاهزاً لتقديم الدعم والمساعدة للأمم المتحدة في سعيها لحل تلك المسائل على نحو متعدد الأطراف. ونرى أن تكوين شراكة عمل قوية مع تلك المنظمات سوف تقطع شوطاً بعيداً صوب استكمال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتوسيع نطاقها. وترى رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن وجود شبكة من الرابطات الإقليمية المتعاونة مع الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز مفهوم تعددية الأطراف تعزيزاً كبيراً.

إن قوة تلك المنظمات، إلى جانب كونها أقرب إلى القواعد الشعبية، تكمن في أنها آخذة أيضاً في أن تصبح أكثر تنظيماً وأكثر تركيزاً. ففي مؤتمر القمة التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في إندونيسيا العام الماضي، مثلاً، قرر الأعضاء إنشاء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تمهيداً مع رؤية عام ٢٠٢٠ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ستشمل ثلاث دوائر للتعاون، سياسية وأمنية، واقتصادية، واجتماعية - ثقافية. ولا تستطيع هذه المنظمة أن تكون على

ونحن في إندونيسيا عاكفون على تعميم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية في سياستنا واستراتيجياتنا للتنمية الوطنية. ويلمّ التقرير المرحلي الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نشر في أيار/مايو الماضي، بحالة إندونيسيا خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ ويلخص التحديات والسياسات والبرامج ذات الصلة بتحقيق هذه الأهداف.

وبينما نسعى، ولا بد من مواصلة السعي، لتحقيق فعالية الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، ندرك جميعاً أن المنظمة يجب أن تبدأ بأن تتسم بالكفاءة في أساليبها والقوة في هياكلها.

وقد انقضى أمد طويل لم يحرز خلاله إصلاح الأمم المتحدة تقدماً كبيراً. بيد أن الإصلاح، وليس البلاغة، هو الذي يستطيع أن يضع منظمنا في موقف تؤدي فيه على أفضل وجه. ويجب أن يتمثل هدف الإصلاح في تعزيز تعددية الأطراف، وهي الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها تبديد التحديات المعقدة الماثلة أمامنا اليوم. كما أنه الطريق الوحيد لكي تظل سلطة الأمم المتحدة ومشروعاتها ومصادقاتها تحظى بالاحترام في أرجاء العالم.

ويجب أن نعزز سلطة الجمعية العامة والدور الذي تضطلع به بوصفها الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي لوضع السياسات في المنظمة، وهو ما صممت من أجله. ويلزم تعزيز علاقاتها بمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف كفاءة مزيد من التعاون والتنسيق والتكامل في برامج عمل هذه الأجهزة الثلاثة وفقاً للولايات المحددة لها في الميثاق.

والواقع أننا يجب أن نضفي على مجلس الأمن مزيداً من الديمقراطية، وذلك بتوسيع نطاق عضويته للمواءمة بينه وبين حقائق عصرنا الجغرافية السياسية، وليس حقائق فترة

إصلاحية وتطويرية، تستهدف تحقيق نتائج ملموسة، تنتظرها المجموعة الدولية، في جملة من المسائل التي يغطيها التقرير. لقد حاول التقرير، إلى جانب وصف الحالة الراهنة، تناول كافة جوانب النجاح والفشل عند التصدي لما فرضته الكثير من الأحداث الدولية من تحديات، علاوة على ذكره لمقترحات من شأنها إتاحة حلول أكثر فاعلية لمعالجة تلك الحالات.

لقد أبرز الأمين العام في تقريره المصاعب التي تواجه الأمم المتحدة في سعيها للاضطلاع بولايتها، فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، والزيادة في الطلب على أنشطة حفظ السلام. وهنا يود وفد بلادي التأكيد على احترام سيادة الدول، باعتبارها مبدأ يجب عدم المساس به أو الاعتداء عليه. وعلى ذلك، فإننا نعارض، وبشدة، قيام أي دولة أو مجموعة من الدول، بالتدخل في شؤون دولة أخرى تحت أي شعار، بما في ذلك ما يسمى بالتدخل لأسباب إنسانية الذي بدأ الترويج له.

إن ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يكون وحده السند القانوني لأي إجراء يمكن اتخاذه من أجل المحافظة على الأمن الدولي، وإن أي عمل خارج هذا الإطار، إنما هو انتهاك صارخ لكافة المواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على منع التهديد باستعمال القوة أو استخدامها أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن أساليب لمعالجة أي مشكلة إنسانية كانت أو غيرها، من شأنها تعريض الأمن الدولي للخطر. وحدد الميثاق آليات ذلك، منها الجمعية العامة، التي ننادي بتعزيز دورها في معالجة المشاكل الدولية، بما فيها ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وإن أية محاولة لتجاوز الآليات الدولية، وتقنين ما يطلق عليه تجاوزا مبدأ التدخل الإنساني، واتخاذ أسلوبا جديدا للسياسة الخارجية لبعض الدول، يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بكل قوة. فالتغاضي عن هذا

قدر أكبر من الفعالية داخل نطاق الرابطة فحسب، بل يمكنها أن تساعد مساعدة كبيرة في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة في هذه المنطقة.

واسمحوا لي بأن أذكر في هذا الصدد الشراكة الاستراتيجية الجديدة مع قارة أفريقيا، وهي الشراكة التي تنهض بها آسيا في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ويتعلق الأمر هنا بمؤتمر المنظمات الآسيوية الأفريقية دون الإقليمية. وسيتم إطلاق هذه الشراكة رسميا في باندونغ، إندونيسيا، في عام ٢٠٠٥، احتفالا باليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي عقد في عام ١٩٥٥. ونعتقد أن هذه الشراكات الهيكلية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف المتعددة الأطراف ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، بمزيد من الفعالية، وأن تكمل مختلف المبادرات، وخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي موضوع الإرهاب، أود أن أبين من جديد أن الإرهاب يمكن دحره، لكن النهج المتبع لتحقيق هذا النصر ينبغي أن يكون ديمقراطيا ومتعدد الأطراف. كما ينبغي بذل جهود لإشراك كل دول العالم، لأن السلم والأمن في نهاية المطاف رغبة أساسية لدى كل رجل وكل امرأة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون خلال الحملة ضد الإرهاب.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام ولوظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة على إعداد هذا التقرير، والعمل الذي يواصلون القيام به دعما للسلم والتنمية.

السيد بشينة (الجمهورية العربية الليبية): السيد

الرئيس، ينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للأمين العام على التقرير (A/59/1) الذي قدّمه عن أعمال المنظمة، والذي يبرز بوضوح الجهود الجادة والحثيثة لحركات

الدورة التاسعة والخمسين، أود أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة هذه الجمعية.

إن المناقشة الحالية تتيح لي الفرصة لأعرب ثانية عن عظيم تقدير الحكومة الغينية للأمين العام على نوعية قيادته لمؤسستنا.

إن التقرير الجاري النظر فيه الآن (A/59/1) تقرير قيّم لأنه يقدم ملخصاً كاملاً لما قامت به منظمنا العام الماضي، في مواجهة التحديات الجسيمة. ويزر التقرير القيود والثغرات، وكذلك تعزيز الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي، وتزايدها واتساعها، لا سيما في مجال السلم، والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ويعرب بلدي عن تأييده للتطورات الإيجابية المشجعة في بروندي، وجنوب السودان، وسيراليون، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، فإن عصرا من السلم والاستقرار والتنمية يتشكل عبر القارة الأفريقية، التي أنهكتها الحروب والصراعات والجوع والتخلف.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ سروره بمهمة التقييم والمعلومات التي قام بها مجلس الأمن في غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. من اليقين أن تبادل الآراء المتعمق أثناء المناقشة التي دارت في ٢٨ حزيران/يونيه في كوناكري بين رئيس جمهورية غينيا، الجنرال لانسانا كونتيه، وأعضاء مجلس الأمن بشأن قضايا مختلفة ومعقدة يوضح كلا من تصميم حكومتنا على العمل من دون كلل لاستعادة السلام والأمن في حوض نهر مانو واهتمام المجلس

الأسلوب أو السكوت عنه من شأنه أن يتخذ في المستقبل مبررا للتدخل في الشؤون الخاصة للدول، ويؤدي إلى انتهاك أبرز القواعد الأساسية للنظام الدولي وهي السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لقد تضمن تقرير الأمين العام طرحاً مركزاً لما بذل من جهود لحل المنازعات الدولية والإقليمية. ومما جاء فيه أن الكثير من المنازعات سُويت عن طريق المفاوضات. ومما يبعث على الارتياح أن التقرير أبرز حقيقة أن آفاق السلام في أفريقيا شهدت تحسناً كبيراً. وفي الوقت الذي يشكر فيه وفد بلادي الأمين العام لكل دعم قدمه للجهود الأفريقية في هذا المجال، فإننا نرى أنه لا يزال يتعين القيام بمجهود أكبر لحل ما تبقى من منازعات ومنع أية أزمات يمكن أن تهدد ما تحقق من إنجازات. وقناعتنا الراسخة هي أن معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل أفريقيا لن تتأتى إلا من خلال نهج شامل يعطي الأولوية لما توليه أفريقيا نفسها من اهتمامات. ومن هنا، فإن اعتماد جهود الاتحاد الأفريقي لوضع حد للمنازعات، وإنهاء الصراعات، والقبول بتمويل ما يترتب على ذلك من أعباء، هو وحده كفيل بإيجاد حلول حقيقية لانعدام الاستقرار في عدد من دول القارة.

لا يزال وفد بلادي يعول كثيراً على الصرخات المعلنه، والجهود الإصلاحية لأجهزة منظومتنا، التي ينبغي لإنجاحها، وتحقيق نتائجها، أن تكون للجمعية العامة الفاعلية، والسلطات، التي تؤهلها لممارسة القيادة والرقابة، والمحاسبة لبقية أجهزة وكيانات المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن، ضمن إطار من الشفافية، والتزاماً بمبدأ التعددية للتصدي للتحديات التي تواجه العالم.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إذ أتكلم اليوم للمرة الأولى أمام الجمعية العامة في

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن الزيادة في الطلب على أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي تتجسد في تكوين بعثات جديدة، تعرب عن إرادة الأمانة العامة ومجلس الأمن على تنفيذ كل منهما لولايته على نحو فعال. ومع ذلك تؤمن غينيا إيمانا راسخا بأن فاعلية ونجاح تدخلات الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام لا يزالان مرتبطتين بإيجاد نهج إقليمية متكاملة تراعي ترابط القضايا وعواقب الصراعات.

وبينما سمحت بوجه عام التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ومختلف الأطراف الإقليمية لحماية السلام والأمن الدولي بتخفيف معاناة ملايين البشر من ضحايا الصراعات، يعتقد بلدي، مثلما يعتقد الأمين العام، أن المساعدة الإنسانية لا توزع - يا للأسف - بالتساوي والأكثر من ذلك أنها أقل من أن تفي باحتياجات السكان الحقيقية الانخفاض البالغ ٢٠ في المائة في عدد اللاجئين في العالم بين عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ ليس مبرراً للتخفيضات الكبيرة في الموارد. ويجب أن تدخل فورا تعديلات من أجل التعبئة الفعالة للمساعدة الإنسانية الدولية وإدارتها. ويجب أن يكون توفير المساعدة الدولية على أساس مبادئ متفق عليها وأن يكون على أساس الاتساق والفعالية والمساءلة. وفي هذا السياق فإن إيلاء اهتمام خاص للحالات الطارئة المنسية ووضع نظم الاستجابة السريعة التي تأخذ بها منوطان بالأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد على الحاجة إلى المراعاة الدائمة أن الجهود المبذولة في البلدان الخارجة من الصراعات يجب أن تسمح بالانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية. بعبارة أخرى يجب أن يقوم التخطيط الأفضل للانتقال في البلدان المعنية على أساس وضع استراتيجية موحدة ومتسقة لمنظومة الأمم

الراسخ بمساعدة غينيا على توطيد تأثيرها السلمي والباعث على الاستمرار في المنطقة دون الإقليمية.

إن مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو الذي عقد في ٢٠ أيار/مايو وجمع سيراليون وغينيا وليبيريا في كوناكري جزء من هذه الدينامية. وأكد رئيسا مالي وكوت ديفوار، على تصميمهما بمشاركتهم بوصفهما مراقبين في هذا المؤتمر، على العمل من أجل تعزيز السلام في غرب أفريقيا. وأود هنا أن أنجز الواجب المهم، واجب إعادة تأكيد النداء الذي أطلق بالنيابة عن بلدي بشأن تعمير منطقة الغابات، التي ظلت طيلة أكثر من ١٥ عاما ملجأ مؤقتا لمئات الآلاف من اللاجئين والمشردين.

وفي الشرق الأوسط، أصاب عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تدهور لم يحدث من قبل. وتظل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي وللمجموعة الرباعية على وجه خاص غير مثمرة. وبلدي الآن أشد قلقا من ذي قبل نتيجة للحالة في فلسطين المحتلة. وناشد جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. ونؤيد فكرة أنه يجب أن يتفاوض الأطراف على جميع التسويات النهائية بشأن قضيتي الحدود واللاجئين وأن تكون على أساس خطة دولية لعملية سلام. وندين جميع الأعمال الإرهابية في المنطقة ونطالب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال بالوفاء بالتزاماتها القانونية المذكورة في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء الجدار العازل.

ويجب أن نقر بأن تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة يتطلب، ضمن جملة أمور، تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمتنا في مجال منع الصراع واستعادة السلام. وتشجعنا رؤية أن هذا الجانب بدأت الأفرقة القطرية في الأمم المتحدة في مراعاته على أرض الواقع بينما تضع برامجها، مثلما تشير إليه الفقرة ٤٠ من تقرير الأمين العام.

يدعوننا هذا التقرير ، شأنه شأن التقارير السنوية السابقة للاهتمام بالتهديدات والتحديات القديمة والجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في بداية هذا القرن الحادي والعشرين. ومن ضمن ٣٠ أزمة ذكرت، لأكثر من نصفها طابع الحدوث داخل الدول. وفي أغلب الأحيان تنطوي هذه على المواجهة بين الدولة المركزية وجماعات مسلحة من غير الدول أو صراعات بين المجتمعات المحلية. ويغذي هذه الصراعات التداول غير الشرعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب الموارد الطبيعية واستخدام الجنود الأطفال. ويوجد اليوم ٩,٧ مليون لاجئ و ٤,٢ مليون مشرد في جميع أنحاء العالم نتيجة لهذه الصراعات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ نشرت ١٦ عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم بها ٥٦ ٠٠٠ جندي وكانت ٦ من هذه العمليات في أفريقيا. وتتطلب بعثات عمليات حفظ السلام هذه التأييد السياسي من الدول الأعضاء وموارد مالية وبشرية غير متوفرة في أغلب الأحيان. ويظهر هذا بوضوح خاص أثناء مرحلة ما بعد انتهاء الصراع حينما تكون إعادة إطلاق اقتصادات البلدان المعنية خطوة ضرورية لتفادي عودة ظهور المواجهات. ولذلك من الملائم أن نعزز جانب إعادة تشكيل عمليات حفظ السلام.

لقد أدركت منظمنا أن انتهاج نهج إقليمي كثيرا ما يكون أنسب لإدارة تلك الصراعات. وبالتالي، قيم الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا التأثير العابر للحدود للصراعات التي تحدث في المنطقة من أجل إيجاد حلول شاملة.

كما أبرمت منظمنا شراكات مع منظمات إقليمية للحيلولة دون تطور حالات أزمات وإدارتها. وبالتالي، دعمت الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في إنشاء مجلس السلام والأمن وقوة احتياط أفريقية. كما تم تعزيز الشراكة بين

المتحدة برمتها، ووضع آلية تأييد دائم للأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

وتؤيد حكومة بلدي جهود الأمين العام من أجل أفريقيا والنداء بتنفيذ توصياته الواردة في تقريره في عام ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). وفي المقام الأول، يجب أن نعمل من أجل تعزيز منظمنا بتأييد مبادرات الأمين العام وأنشطته الابتكارية والشجاعة التقدمية التطلع فيما يتعلق بإصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذا السياق فإن الجهود المبذولة لتنفيذ الأوليات المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمرات عالمية معقودة في إطار أنشطة الأمم المتحدة تواصل كونها خطوة مهمة ومفيدة في الاتجاه الصحيح. كما أن الإجراءات المنسقة والمستدامة القائمة على أساس الثقة والمسؤولية المشتركة بين المنظمة وجميع شركائها ضرورية بغية عكس مسار الاتجاهات السلبية التي نراها في معظم أجزاء العالم المعرضة للخطر وتعزيز التقدم للبشرية جمعاء. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى مواصلة العمل في جميع المجالات صوب الإصلاح، وخاصة في الهيئات الرئيسية للمنظمة. وتلزم جمهورية غينيا نفسها بذلك التزاما حاسما.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتحديات العديدة التي نواجهها، يجب أن أذكر أهمية القيم الأساسية التي تكمن في أساس أهداف الأمم المتحدة من خلال ميثاقها. وتؤمن غينيا أن الحفاظ على هذه الأصول جانب واحد من سيادة القانون وتعددية الأطراف.

السيد ديياره (مالي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يكرر مجددا تأييده لكم في إنجاز واجباتكم. وبالنسبة عن وفد بلدي، أود أن أشكر الأمين العام على جودة تقريره وأهمية توصياته.

الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي سيكون من المفيد المشاركة في نجاح المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي من المقرر عقده في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. أنا على يقين أن ما سيقدم في مؤتمر القمة من مقترحات بوضع قواعد لتكنولوجيا المعلومات ومن أموال لتجاوز الفجوة الرقمية سيأتي باستجابة تتناسب مع توقعاتنا، مضيقا بذلك الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب.

كما يقترح التقرير مكافحة الجوع والفقر بشكل فعال بتعزيز قدرة سكان الريف ومنظمتهم وتحسين إمكانية وصولهم إلى الموارد الطبيعية وإلى الوسائل التكنولوجية للإنتاج وإلى الخدمات المالية.

ففي بلد مثل مالي، حيث يعيش ٨٠ في المائة من السكان العاملين في المناطق الريفية، من الضروري الاستثمار في الزراعة من خلال تحسين تكنولوجيا التحكم في المياه وبناء الهياكل الأساسية الريفية. لقد خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي جزءا من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ لدراسة تلك القضية. وفي هذا السياق، نرحب بالإعلان الوزاري للمجلس لتعبئة الموارد لفائدة أقل البلدان نموا. وقد اعتمدت شبكة الأمن البشري إعلانا متعلقا بالأمن الغذائي في أيار/مايو الماضي في باماكو يشاطر هذا النهج.

تؤيد مالي إعلان ٢٠ أيلول/سبتمبر في ختام مؤتمر القمة من أجل العمل على مكافحة الجوع والفقر الذي بادرت به البرازيل وفرنسا.

وعلاوة على نقص الهياكل الأساسية الريفية الذي يعيق التنمية بشكل جدي، فإن عوامل طبيعية أخرى مثل الجفاف الدوري وغزو الجراد تزيد من تفاقم وضع شعوب الساحل المتقلقل فعلا. إن دعم منظمة الأغذية والزراعة قيّم،

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

ومع ذلك، فإن منع الصراعات المسلحة هو في النهاية أقل النهج إرهقا من حيث التكاليف البشرية والمالية. وفي هذا الصدد، يلزم قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ منظومة الأمم المتحدة بتوفير مزيد من المساعدة للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها وكذا قدرات المؤسسات المحلية والمجتمع المدني في مجال منع الصراعات.

وأیضا تعد التدابير الدولية والإقليمية الحالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة عاملا مهما في منع الصراعات. فبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتفاقية الدولية المقترحة المعنية بتعليم وتعقب الأسلحة الصغيرة وقرارات الوقف الاختياري الإقليمية ومدونات قواعد سلوك أخرى كلها مبادرات تستحق الثناء.

ومن شأن الانضمام العالمي إلى اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية - التي تشكل صلب مؤتمر القمة المقبل في نيروبي بشأن عالم خال من الألغام - وتدمير تلك الألغام من قبل البلدان التي تمتلكها أن ينقذ آلاف الأرواح في البلدان التي تعيش أزمات. وفي هذا السياق، نرحب بكون ٤٦ بلدا أفريقيا أصبحت أطرافا في الاتفاقية.

كثيرا ما تجد الصراعات الداخلية أصولها في التخلف المزمن وانعدام التماسك الاجتماعي وانعدام الحكم السياسي والاقتصادي السليم. وفي هذا الصدد، من شأن المساعدة الشاملة والمتسقة من الأمم المتحدة لبلدان معينة من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تساعد على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني.

إن إنجازات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد في التقرير وسائل فعالة لتحقيق

اقتصاداتنا التي لها أفضلية نسبية. وتقدم مبادرة القطن مثالا على ذلك.

نرحب بالاتفاق الإطاري لـ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤

للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الذي يخصص معاملة خاصة لمسألة القطن من بين مسائل أخرى ذات صلة بالإعانات الزراعية. كما أن مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تعزيز القدرات التفاوضية لتلك البلدان محل تقدير كبير.

وختاما، تثبت التطورات التي أشرت إليها بخصوص القضايا التي تحظى باهتمام بلدي إثباتا تاما أهمية تعدد الأطراف والحاجة إلى إيجاد حلول جماعية. يعتقد وفد بلدي أن تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان يجب أن يبقيا قيمتين أساسيتين للمنظمة. كما يجب أن تكون رفاهية البشرية هدف كل مبادراتنا. علينا حماية السلامة المعنوية والمادية لكل بني البشر الذين يجب أن يتم تحريرهم من الفاقة والخوف. هذا هو هدف شبكة الأمن البشري. وهذا ما يعتقد به بلدي مالي كذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

لكن منظمة الأغذية والزراعة تحتاج إلى الدعم المادي لمساعدة أولئك الناس. وبالتالي على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة.

كما يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعميم الوصول إلى التعليم الأساسي الجيد. فاليوم، لا يذهب إلى المدرسة ١٢١ مليون طفل عبر العالم، بينهم ٦٥ مليون طفلة.

كما يشكل تحسين التغطية الطبية من خلال وضع برنامج وطني يقوم على تخصيص عقد للصحة جزءا من الجهود المتواصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتلك مبادرة مهمة أخرى أطلقتها حكومة مالي كجزء من إطار استراتيجي لمكافحة الفقر.

وللتصدي لتهديد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أطلقت مالي برنامجا متعدد القطاعات طموحا بمساعدة شركائها. يشمل البرنامج الوقاية والعلاج والإدماج الاجتماعي للمصابين. وفي هذا الصدد، نرحب بأعمال شركائنا الدوليين لمكافحة الأمراض المعدية التي تشكل التهديد الجديد للتفاعلات المتنامية بين الدول.

نرحب بالعمل الفعال لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الذي تم إنشاؤه للتعامل مع الاحتياجات الخاصة للاقتصادات الهشة لتلك البلدان.

يتطلب وضع تلك البلدان، وهي مجموعة ينتمي إليها بلدي، زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيضها هاما - إن لم يكن الإلغاء التام - للدين الخارجي الواقع على تلك البلدان.

كما علينا أن نضمن اندماج تلك الاقتصادات الهشة في منظومة تجارية دولية أكثر عدلا وأكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر احتراماً للأنظمة. ومن شأن ذلك أن يفيد قطاعات